

أوروبا

١٨ - الحالة في جورجيا

نشاطاً من المجتمع الدولي لمساعدة الطرفين على الاتفاق على وقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية. وهو يدرس إمكانية إيفاد بعثة جديدة إلى جورجيا لاستعراض الحالة في أبخازيا من أجل تقييم الوضع السياسي العام. كما يمكن للبعثة أن تناقش وتقدم النصح بشأن الأمور العملية مثل إقرار ومراقبة وقف فوري لإطلاق النار، مع التأكيد بصفة خاصة على الحدود الموجودة في أبخازيا بين جورجيا والاتحاد الروسي وعلى حماية السكك الحديدية وروابط الاتصالات في أبخازيا. وذكر أنه ينظر أيضاً في إيفاد بعثة إلى أبخازيا لتقصي الحقائق عن انتهاكات حقوق الإنسان لتبحث الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من كلا الجانبين.

وفي الجلسة ٣١٦٩، المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أدرج المجلس، استجابة لطلب وارد في المذكرة الشفوية المقدمة من جورجيا، تلك المذكرة وتقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل جورجيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وحذر ممثل جورجيا من أن النزاع في أبخازيا قد يتحول إلى نزاع إثني ودولي وينتشر في منطقة القوقاز كلها وما حولها إذا لم تُتخذ تدابير وقائية حقيقية. وأعرب عن اعتقاد جورجيا أن الاتحاد الروسي بإمكانه أن يساهم مساهمة كبيرة في تسوية النزاع. وقال إن جورجيا، من جانبها، مستعدة للشروع في تنفيذ الاتفاق الموقع في ٣ أيلول/سبتمبر، بشرط إعادة اللاجئين إلى أماكن إقامتهم الدائمة وعودة الطرفين إلى المواقع التي كانوا يحتلونها في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وترغب جورجيا في إيفاد مراقبين تابعين للأمم المتحدة وقوات تابعة للأمم المتحدة إليها لرصد منطقة الحدود بين جورجيا والاتحاد الروسي، وحماية خطوط السكك الحديدية والاتصال، وكفالة الامتثال لوقف إطلاق النار. وبينما قد يكون ممثلو جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق جزءاً من قوة كهذه تابعة للأمم المتحدة، من الأهمية بمكان أن يكون ضباط من دول أعضاء أخرى جزءاً من القيادة العليا لهذه القوة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إرسال مجموعة مراقبين عسكريين إلى مناطق النزاع تكون لديهم صلاحيات التفاوض وتكون منوطة بهم وظيفية رصد لتمكينهم من إجراء دراسة شاملة للحالة في أبخازيا وتقديم مقترحات للتوصل إلى تسوية للنزاع. ويستند نهج السلطات الجورجية فيما يتعلق بإنهاء الهجمة المسلحة إلى مبدأي احترام حرمة السلامة الإقليمية لدولة جورجيا وسيادتها وحماية حقوق الإنسان.^٥

المقرر المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣
(الجلسة ٣١٦٩): بيان من الرئيس

بمذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام^١، أحالت وزارة خارجية جورجيا رسالة تحمل التاريخ نفسه أعرب فيها رئيس البرلمان ورئيس دولة جورجيا عن الخوف من إمكانية أن يؤدي تصعيد النزاع في أبخازيا إلى زعزعة استقرار منطقة القوقاز بأسرها^٢. وذكر في تلك الرسالة، في جملة أمور، أن الاختراق غير المشروع لإقليم جورجيا من قبل مواطنين أجناب ووصول إمدادات عسكرية من الاتحاد الروسي إلى منطقة النزاع دعماً للقوات الأبخازية مستمران. وطلب إدراج المسألة مرة أخرى على جدول أعمال مجلس الأمن ومناقشتها في جلسة رسمية للمجلس. وقال إن المجلس قد يود أن يتخذ قراراً يمكن أن ينص، في جملة أمور، على إرسال قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إلى أبخازيا. وأضاف قائلاً إنه يرى أنه يستحسن صدور نداء عن مجلس الأمن يهيب بجميع الدول الأعضاء ألا تسمح بأيّ تعدٍ على السلامة الإقليمية لدولة جورجيا. وأوضح أن الجهود التنسيقية فيما بين المجلس ومختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تكون لها فعالية كبيرة.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وعملاً ببيان رئيس مجلس الأمن الصادر بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن الحالة في جورجيا^٣، قدم الأمين العام تقريراً إلى المجلس عن الحالة في أبخازيا، جورجيا^٤. وقال الأمين العام في التقرير إن الحالة في أبخازيا زادت تدهوراً منذ التقرير الأخير الذي قدمه إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. ويشكل استمرار القتال تهديداً خطيراً لصون السلم والأمن الدوليين في كل منطقة القوقاز وما حولها، ويعد نشوب القتال فيما بين المجموعات العرقية في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بين قوات أوسيتيا الشمالية والانجوش في منطقة شمال القوقاز من الاتحاد الروسي مما حفز الرئيس الروسي على إعلان حالة طوارئ مؤقتة بمثابة إشارة إضافية إلى احتمال نشوء حالة متفجرة في القوقاز. وقال إنه يرى أن اتفاق ٣ أيلول/سبتمبر لا يزال يوفر أفضل أساس لاستئناف عملية السلم في أبخازيا. ومع ذلك فإن استعادة عملية سلم سارية المفعول في أبخازيا قد تتطلب دعماً أكثر

١ S/25026

٢ المرجع نفسه، المرفق.

٣ S/24542. وانظر ملحق السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٢ لمرجع ممارسات

مجلس الأمن، الفصل الثامن، القسم ١٨.

٤ S/25188

بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، فقد انتهى إلى أن إيفاد بعثة زائرة أخرى، كما كان يتوخى أصلاً، لن يكون أسلوباً ملائماً في محاولة تنشيط عملية السلم. ففي اعتقاده أن ما يلزم لإقرار وقف دائم لإطلاق النار ولاستئناف عملية التفاوض السياسية إنما هو جهد مركز بدرجة أكبر. وبناءً على ذلك فقد قرر، بعد إجراء المشاورات اللازمة، أن يعين مبعوثاً خاصاً له في جورجيا لمدة ثلاثة أشهر لتحقيق التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار؛ ومساعدة الطرفين في إحياء عملية المفاوضات لإيجاد حل سياسي للنزاع؛ والحصول على دعم البلدان المجاورة وغيرها ممن يعينهم تحقيق تلك الأهداف، بالتعاون الوثيق مع الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.^٨

وبرسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ١٩٩٣^٩، أبلغ رئيس المجلس الأمين العام بأن أعضاء المجلس يساورهم القلق إزاء الحالة السائدة في جورجيا، ومن ثم فهم يرحبون بقراره تعيين مبعوث خاص لجورجيا. وهم يتطلعون إلى تلقي مزيد من التقارير عن التطورات الجارية في جورجيا وعن مهمة المبعوث الخاص، وعن أي توصيات في المستقبل يودّ الأمين العام تقديمها في سياق تلك المهمة.

المقرر المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٤٩): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{١٠}، طلب رئيس جمهورية جورجيا عقد جلسة طارئة للمجلس، مستشهداً بالقصف المدفعي المتواصل والمتزايد في حدته للمناطق السكنية من مدينة سوخومي، مما يتسبب في حدوث إصابات في صفوف السكان المدنيين بسرعة "فاجعة". فقد بدأت الطغمة الانفصالية في أبخازيا هجوماً واسع النطاق على الجبهة بأكملها، وفي المنطقة الساحلية التي تسيطر عليها قوات الحدود التابعة للاتحاد الروسي تنزل إلى الشاطئ قوات مهاجمة، تتألف أساساً من مواطنين روس.

وفي الجلسة ٣٢٤٩، المعقودة في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن الرسالة في جدول أعماله. ثم أعلن الرئيس (المملكة المتحدة) أنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{١١}:

نظر مجلس الأمن في الرسالة المؤرخة ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الدولة في جمهورية جورجيا بشأن الحالة في أبخازيا بجمهورية جورجيا. ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء الأنباء

ثم أعلن الرئيس (اليابان) أنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس^٦:

يحيط مجلس الأمن علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عن الحالة في أبخازيا، جمهورية جورجيا. ويعرب المجلس عن قلقه الشديد إزاء تزايد تدهور الحالة في أبخازيا، ويدعو جميع الأطراف إلى وقف القتال فوراً والتقييد بأحكام اتفاق ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وتنفيذها بدقة، وهو الاتفاق الذي يؤكد كفالة السلامة الإقليمية لجورجيا، وينص على وقف إطلاق النار، والتزام الأطراف بعدم اللجوء إلى استعمال القوة، ويمثل أساس الحل السياسي الشامل.

ويؤيد المجلس الملاحظة التي أبداهها الأمين العام والتي مؤداها أن إقرار أي عملية سلم قادرة على الاستمرار في أبخازيا، استناداً إلى اتفاق ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، قد يستلزم من المجتمع الدولي دعماً أنشط لمساعدة الأطراف في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وعودة اللاجئين وإعداد تسوية سياسية. ويكرر المجلس، في هذا السياق، الإعراب عن تأييده للجهود التي يبذلها حالياً مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يقر المجلس اقتراح الأمين العام الداعي إلى إيفاد بعثة جديدة إلى جورجيا لاستعراض الحالة في أبخازيا ويؤكد ضرورة كفالة التنسيق الفعال بين أنشطة الأمم المتحدة وأنشطة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى إقرار السلم. ويعرب المجلس عن اعتقاده أنه من الضروري تقييم الحالة السياسية بوجه عام؛ ومناقشة المسائل العملية مثل إقرار وقف فوري لإطلاق النار ورصده ومراقبة الحدود في أبخازيا بين جورجيا والاتحاد الروسي، وحماية خط السكة الحديدية وخطوط الاتصالات في أبخازيا. ولإسداء المشورة بشأن هذه المسائل.

ويقر المجلس أيضاً اقتراح الأمين العام الداعي إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى أبخازيا للتحقيق في ادعاءات الجانبين بوقوع انتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يعد تقريراً عن نتائج البعثة وأن يقترح تدابير من أجل تعزيز وقف إطلاق النار وإجراء تسوية سياسية شاملة.

المقرر المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٣: رسالة موجهة من الرئيس إلى الأمين العام

برسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ١٩٩٣ موجهة إلى الرئيس^٧، ذكر الأمين العام أنه نظراً للأوضاع الحالية في أبخازيا، التي زادت تردداً منذ اعتماد

^٨ للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر الفصل الخامس.

^٩ S/25757.

^{١٠} S/26031.

^{١١} S/26032.

^٦ S/25198.

^٧ S/25756.

مراقبين عسكريين قبل أن يكون بوسعهم إبلاغ المجلس بأن جميع الأطراف المعنية قد وافقت على الدخول في مفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة. بيد أنه خلص إلى نتيجة مفادها أن التزام هذا الموقف يمكن أن يؤدي إلى المزيد من اشتداد الصراع، مع ما يمكن أن ينطوي عليه ذلك من عواقب خطيرة لمنطقة القوقاز بأسرها. ونظراً للحاجة الماسة للسيطرة على النزاع في أبخازيا، فإنه يوصي بإيفاد فريق يضم ٥٠ مراقباً من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين إلى جورجيا، ووزعهم مبدئياً في منطقتي سوخومي وأوكامكيرا في أبخازيا. وستمثل ولاية فريق المراقبين في: (أ) الحيلولة دون حدوث المزيد من تصعيد النزاع؛ (ب) استخدام مساعي الحميدة في إعادة إقرار اتفاق وقف إطلاق النار؛ (ج) الإبلاغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار، والتحقيق فيها، ومحاولة إعادة الوضع القائم؛ (د) محاولة إقامة اتصالات بين الجانبين الجورجي والأبخازي بغية إجهاض انتهاكات وقف إطلاق النار. ولن يخل وزع فريق المراقبين العسكريين بما يبذله الأمين العام من جهود مستمرة لبدء عملية سلم، تشمل حكومة جورجيا والطرفين الموجودين في أبخازيا والاتحاد الروسي. وقال إنه ينوي دعوة رئيسة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لتكون ممثلة كمرقب في مؤتمر السلم عند عقده في نهاية المطاف.

بيد أن الأمين العام أشار، في إضافة لتقريره قدمها في ٧ تموز/يوليه^{١٤}، إلى حدوث تدهور خطير في الوضع العسكري في سوخومي وحولها وحذر من وزع مراقبين عسكريين إلى حين إعادة وقف إطلاق النار واحترامه. وأضاف قائلاً إن مجلس الأمن قد يرغب في أن يأذن له بأن يتخذ جميع الخطوات الضرورية لكفالة الوزع السريع للمراقبين بمجرد استيفاء هذا الشرط.

وفي الجلسة ٣٢٥٢، المعقودة في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل جورجيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة وتلا تنقيحاً يجب إدخاله على مشروع القرار في شكله المؤقت^{١٥}.

وبعد ذلك طُرح للتصويت مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا في شكله المؤقت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٤٩ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ و٧ تموز/يوليه ١٩٩٣،

التي تفيد بتزايد القتال حول سوخومي. ويدعو المجلس جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العسكرية فوراً، واحترام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣. وسوف ينظر المجلس دون إبطاء في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ والتوصيات الواردة فيه.

المقرر المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٥٢): القرار ٨٤٩ (١٩٩٣)

في ١ تموز/يوليه ١٩٩٣، وعملاً ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢^{١٢}، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في أبخازيا^{١٣}، وصف فيه الجهود المكثفة التي بذلتها الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية لهذا النزاع. وأفاد الأمين العام بأن مبعوثه الخاص قام ببعثته الأولى إلى جورجيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ والتقى بالسلطات الجورجية والأبخازية وتوجه بعد ذلك إلى ستكهولم وموسكو للتشاور مع الرئيسة الحالية لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومع السلطات الروسية. ثم عقد مبعوثه الخاص اجتماعاً مع رئيس الدولة الجورجي في بروكسل في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أكد فيه الأخير مرة أخرى على الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بعمل عاجل، ودعا بقوة إلى إيفاد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين على الفور كي يجري وزعهم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في أبخازيا. وذكر الأمين العام أيضاً أن الحالة في جورجيا أخذت في التدهور. واستمرار الأعمال العدائية في أبخازيا يترك تأثيراً مدمراً على اقتصاد البلد. وقال إنه يعتقد أن من الضروري التماس الحل على ثلاثة مسارات: تعزيز وقف إطلاق النار (وإحضاره لمراقبة دولية إذا لزم الأمر)؛ وبدء عملية تفاوضية سياسية، يستحسن أن تكون تحت رعاية الأمم المتحدة؛ وتوفير دعم لهاتين العمليتين من قبل البلدان المجاورة، وأهمها إلى حد كبير الاتحاد الروسي. وقد كشفت المشاورات التي أجراها، والتي أجراها مبعوثه الخاص، أن الحكومة الجورجية وأنصارها في سوخومي يؤيدون تأييداً كاملاً كل جوانب النهج الذي يتبناه، وأن الجانب الأبخازي يجذب عقد مؤتمر سلم برعاية الأمم المتحدة، ولكنه لا يجذب، في الوقت الراهن، وزع المراقبين العسكريين، وأن الجانب الروسي يجذب وزع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وإن كانت لديه تحفظات على المؤتمر في الوقت الحالي. وأعرب عن تأييده للرأي القائل بأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تفكر بدقة قبل أن تضطلع بأي عملية لحفظ السلام لا ترتبط بعملية سياسية تنطوي على احتمالات بنجاح معقولة. فما لم تُراع هذه القاعدة، هناك خطر الدخول في التزامات مفتوحة لحفظ السلام يصعب الانسحاب منها دون التسبب في اندلاع أعمال عدائية جديدة. وبناءً على ذلك، فقد أحجم عن التوصية بوزع

^{١٢} S/24542.

^{١٣} S/26023. وانظر أيضاً الوثيقة S/26023/Add.1 المؤرخة ٧ تموز/يوليه

١٩٩٣.

^{١٤} S/26023/Add.2.

^{١٥} S/26053.

المقرر المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣
(الجلسة ٣٢٦١): القرار ٨٥٤ (١٩٩٣)

برسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن^{١٦}، أبلغ الأمين العام المجلس بأنه قام، عملاً بالقرار ٨٤٩ (١٩٩٣)، بإيفاد فريق تخطيط إلى أبخازيا في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣. وفي غضون ذلك، قام ممثلاً طرفي الصراع، والاتحاد الروسي كوسيط، بتوقيع اتفاق في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، بدأ بمقتضاه سريان وقف إطلاق النار في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣، وأعرب الأمين العام عن اعتقاده بأن الأحوال الراهنة تسوغ وزع مراقبين فوراً. واقترح إيفاد فريق متقدم يتراوح قوامه من ٥ إلى ١٠ مراقبين إلى منطقة الصراع.

وفي الجلسة ٣٢٦١، المعقودة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن الرسالة في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل جورجيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجهت الرئيسة (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة وتلت تنقيحات يجب إدخالها على مشروع القرار في شكله المؤقت^{١٧}. ووجهت انتباههم أيضاً إلى رسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى رئيسة المجلس من ممثل جورجيا^{١٨}. وذكرت كذلك أن طابع الحالة في جورجيا والإجراءات التي يلزم أن تتخذها الأمم المتحدة نتيجة لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار تتطلب استجابة عاجلة من المجلس. فعدم اتخاذ إجراء سيؤخر بلا داع البعثة التي ستؤفد إلى جورجيا. وعلاوة على ذلك، سيقدم الأمين العام قريباً إلى المجلس مقترحاته وتوصياته المفصلة عن الوزع الكامل لبعثة كهذه. ولذا، فهي تطلب من أعضاء المجلس، كمسألة استثنائية، أن يبتوا في مشروع القرار بدون الإشعار والمناقشة المعتادين.

وبعد ذلك طُرح للتصويت مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويّاً في شكله المؤقت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٥٤ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٨٤٩ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ الذي احتفظ للمجلس بحق إصدار قرار بشأن وزع مراقبين عسكريين عقب تنفيذ وقف لإطلاق النار،

وإذ يرحب بالتوقيع في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ على اتفاق إقرار وقف إطلاق النار في أبخازيا، جمهورية جورجيا،

^{١٦} S/26254.

^{١٧} S/26258.

^{١٨} S/26222.

وإذ يشير إلى البيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن في ١٠ أيلول/سبتمبر و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بشأن الحالة في أبخازيا، جمهورية جورجيا،

وإذ يشير إلى اتفاق موسكو المؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢،

وإذ يؤيد النهج المبين في رسالة الأمين العام المؤرخة ٥ أيار/مايو ١٩٩٣ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن،

وإذ يلاحظ مع القلق تصاعد القتال مؤخراً حول سوخومي،

وإذ يؤكد من جديد البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣، والذي دعا في المجلس بصفة خاصة جميع الأطراف إلى احترام اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣،

وإذ يؤكد على ما يعلّقه من أهمية، في سياق وزع المراقبين العسكريين، على وجود وقف لإطلاق النار وعملية للسلم وتنفيذها بمشاركة فعّالة من قبل الأمم المتحدة،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يوفد مبعوثه الخاص إلى المنطقة للمساعدة في التوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار وأن يشرع على الفور فيما يلزم من استعدادات، بما في ذلك الاتصال بالدول الأعضاء التي قد يكون بمقدورها إتاحة مراقبين وإيفاد فريق للتخطيط إلى المنطقة، من أجل إرسال خمسين من المراقبين العسكريين إلى جورجيا بمجرد تنفيذ وقف إطلاق النار؛

٣ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يحظر المجلس، التماساً لقراره، عند تنفيذ وقف إطلاق النار وعندما تسمح الظروف، من وجهة نظره، بوزع المراقبين، وأن يتقدم بتوصيات في تلك المرحلة بشأن ولايتهم، ويعلن استعداده للتصرف على وجه السرعة لدى ورود ذلك الإخطار؛

٤ - يرحب في هذا السياق بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام من أجل الشروع في عملية للسلم تضم أطراف النزاع وتشارك فيها حكومة الاتحاد الروسي كجهة تيسير؛

٥ - يؤيد التعاون المستمر بين الأمين العام والرئيس الحالي للمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في جهودهما الرامية إلى إحلال السلم بالمنطقة؛

٦ - يدعو حكومة جمهورية جورجيا إلى أن تدخل على وجه السرعة في مناقشة مع الأمم المتحدة حول عقد اتفاق بشأن مركز القوات، بغرض تيسير وزع المراقبين في وقت مبكر عندما يقرر المجلس ذلك؛

٧ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

أن يوضح للطرفين علاقة البعثة بهذه الكيانات، وحجم مسؤوليات وسلطات كل منها، قبل وزع البعثة بالكامل.

وفي الجلسة ٣٢٦٨، المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجهت الرئيسة انتباه أعضاء المجلس إلى رسالتين مؤرختين ٤ و٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهتين من الأمين العام إلى رئيسة المجلس^{٢٠}. ووجهت الرئيسة انتباه أعضاء المجلس أيضاً إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٢١}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٥٨ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٨٤٩ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ الذي احتفظ فيه لنفسه بحق إصدار قرار بشأن وزع مراقبين عسكريين عقب تنفيذ وقف لإطلاق النار،

وإذ يرحب بالتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ بين جمهورية جورجيا وقوات في أبخازيا،

وإذ يشير إلى قراره ٨٥٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، الذي وافق فيه على وزع فريق مراقبين متقدم لمدة ثلاثة أشهر،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ و٧ تموز/يوليه ١٩٩٣،

وإذ يؤكد من جديد بياناته السابقة التي تؤكد على الدور الحيوي لاستمرار اتفاقات وقف إطلاق النار، وبخاصة بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣،

وإذ يقرر أن استمرار الصراع في جورجيا يهدد السلم والاستقرار في المنطقة،

وإذ يلاحظ أن طرفي الصراع قد ألزما نفسيهما بانسحاب قواتهما من أبخازيا، وأن هذا الانسحاب جارٍ في الوقت الحاضر،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٦ و٧ آب/أغسطس ١٩٩٣؛

٢ - يقرر إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وفقاً للتقرير المشار إليه أعلاه، على أن تتألف من عدد يصل إلى ثمانية وثمانين مراقباً عسكرياً، بالإضافة إلى موظفين يكون عددهم عند الحد الأدنى اللازم لدعم البعثة، وتكون للبعثة الولاية التالية:

١ - يوافق على اقتراح الأمين العام على النحو الوارد في رسالته المؤرخة ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والداعي إلى إرسال فريق متقدم يصل قوامه إلى عشرة من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة إلى المنطقة في أقرب وقت ممكن للبدء في المعاونة في التحقق من الامتثال لوقف إطلاق النار على النحو المتوخى في اتفاق وقف إطلاق النار، على أن تنتهي ولاية الفريق في غضون ثلاثة أشهر، ويتوخى أن يجري إدماج هذا الفريق المتقدم في بعثة لمراقبي الأمم المتحدة إذا أنشأ المجلس تلك البعثة رسمياً؛

٢ - يتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن اقتراح إنشاء بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة، على أن يشمل، على وجه الخصوص، تقديراً مفصلاً بالتكاليف ونطاق العملية وإطاراً زمنياً لتنفيذها والنتيجة المتوقعة لهذه العملية؛

٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٦٨): القرار ٨٥٨ (١٩٩٣)

في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٤٩ (١٩٩٣)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في أبخازيا، جورجيا^{١٩}، وصف فيه مفهوم عملية بعثة مراقبين عسكريين تُعرف باسم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وتكون مهام البعثة هي (أ) التحقق من احترام اتفاق وقف إطلاق النار؛ و(ب) المساعدة في تفادي أيّ تصعيد للأعمال القتالية؛ و(ج) العمل على استمرار قناة الاتصال بالقادة العسكريين للطرفين من أجل منع انتهاكات وقف إطلاق النار؛ و(د) التحقيق في أنباء انتهاكات وقف إطلاق النار؛ و(هـ) إبلاغ المقرر بتنفيذ مهام البعثة. وقال إنه خلص، بعد دراسة متأنية للنتائج التي انتهى إليها فريق التخطيط، إلى أن إيفاد ٥٠ مراقباً عسكرياً، كما هو مآذون في القرار ٨٤٩ (١٩٩٣)، لا يكفي للتصدي للحالة التي نشأت منذ ذلك الحين. ولذلك فهو يوصي بأن يوسع مجلس الأمن ولاية البعثة بحيث تشمل وزع ٨٨ من المراقبين العسكريين دون تأخير. ويوصي أيضاً بأن يأذن مجلس الأمن بإنشاء بعثة لمراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تكون لها هذه الولاية الموسعة. وهو يود أيضاً أن يوجه أنظار المجلس إلى بعض السمات الجديدة في اتفاق وقف إطلاق النار التي قد تؤثر في سير عمل البعثة، ومن بينها الأحكام التي تنص على نوع من الوزع مع قوات وأفرقة أخرى تسند إليها مسؤوليات عن استتباب وقف إطلاق النار والنظام العام. وهو يقترح إيفاد فريق متقدم من البعثة إلى المنطقة تكون إحدى مهامه

^{٢٠} S/26254 و S/26264.

^{٢١} S/26348.

^{١٩} S/26250. وانظر أيضاً الوثيقة S/26250/Add.1 المؤرخة ٧ آب/

أغسطس ١٩٩٣.

وعلى الأخص مشكلة تحديد مسؤوليات كل جهة بدقة. ويرحب وفد بلده بنص القرار المتخذ على القيام باستعراض منظم للترتيبات العملية لتنفيذ الولاية المنصوص عليها في ضوء التقدم المحرز نحو إقامة سلم دائم. ويرى أن العنصر الأساسي الآخر هو بدء عملية تفاوض بشأن تسوية سلمية. ويأسف وفد بلده لعدم وجود أحكام محددة من أجل عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة، ويتوقع أن تقوم الأطراف قريباً بتقديم التزامات رسمية من أجل تحقيق تلك الغاية^{٢٢}.

كذلك قال ممثل المملكة المتحدة إن العلاقة بين البعثة والهيئات المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار ليست دائماً واضحة بالكامل، ولكنها ستكون كذلك دون شك في ضوء الخبرة. وأضاف قائلاً إنه لا توجد حتى الآن تسوية سياسية شاملة، وشجع الأطراف على الالتقاء بأسرع ما يمكن. وشدد على أن المجلس ينبغي أن يرمي إلى التوصل بسرعة إلى تسوية سياسية شاملة، فغيرها قد لا ينفذ اتفاق وقف إطلاق النار بمرور الوقت^{٢٣}.

وأكد ممثل الاتحاد الروسي على أهمية اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، ووصفه بأنه يضع أساساً حقيقياً لضمان وقف إطلاق النار المستقر والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع في أبخازيا. وقال إن الاتفاق ينص على أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم مساعدة نشطة في مجال تطبيع الحالة في أبخازيا. ووجود مراقبي الأمم المتحدة ينطوي على أهمية سياسية وعملية قصوى لضمان استقرار نظام وقف إطلاق النار والامتثال الصارم لأحكام الاتفاق الأخرى. وتؤيد حكومة الاتحاد الروسي المفهوم الذي أقره القرار وهو أن ترصد بعثة المراقبين وقف إطلاق النار في أبخازيا، وتؤيد أيضاً حجم البعثة. وأكد أن القرار يجب أن ينفذ في الأيام القليلة المقبلة، وطلب من الأمانة العامة أن تحتتم عملها المتعلق بإعداد البعثة، وبالتخطيط المفصل لأنشطتها، وبخاصة تلك المتعلقة بتفاعل المراقبين الدوليين مع أفرقة الرصد الأخرى في الميدان، وأن ترسل المجموعة الأولى من المراقبين إلى منطقة الصراع في الأيام القليلة المقبلة^{٢٤}.

وقالت الرئيسة، متحدثة بصفتها ممثلة الولايات المتحدة، إن بعثة المراقبة يمكنها أن تضطلع بدور حيوي في المساعدة على تهيئة الظروف الضرورية لبدء مفاوضات سلام حقيقية جوهريه ولكن البعثة لا يمكنها أن تضمن نجاح مفاوضات السلام ولا يمكن أن تعمل بعثة المراقبين بشكل فعال إلا إذا توفرت لدى أطراف الصراع الإرادة السياسية لحل خلافاتها

(أ) التحقق من احترام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ مع الاهتمام بصفة خاصة بالحالة في مدينة سوخومي؛

(ب) التحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار التي يبلغ بوقوعها ومحاولة حل هذه الحوادث مع الأطراف المعنية؛

(ج) تقديم تقارير إلى الأمين العام عن تنفيذ ولايتها بما في ذلك، بصفة خاصة، انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار؛

٣ - يقرر أن تُنشأ البعثة لفترة مدتها ستة أشهر على ألا تمتد إلى ما بعد فترة ولايتها الأصلية، وهي تسعون يوماً، إلا بعد قيام المجلس باستعراضها، استناداً إلى تقرير من الأمين العام بشأن ما إذا كان قد حدث، أو لم يحدث، تقدم أساسي نحو تنفيذ التدابير التي تهدف إلى إقامة سلم دائم؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، حسب الاقتضاء ولكن خلال ثلاثة أشهر في جميع الأحوال، تقريراً بشأن أنشطة البعثة؛

٥ - يقرر أن يبقى الترتيبات التنفيذية لتنفيذ الولاية المنصوص عليها في هذا القرار قيد النظر المستمر، في ضوء أي توصيات لاحقة يقدمها الأمين العام في هذا الصدد؛

٦ - يرحب باقتراح وزع أفرقة رصد مختلطة مؤقتة من وحدات جورجيا - أبخازيا - روسية بهدف دعم وقف إطلاق النار، ويطلب إلى الأمين العام أن ييسر التعاون بين مراقبي الأمم المتحدة وتلك الأفرقة في إطار ولاية كل منها؛

٧ - يدعو جميع الأطراف إلى احترام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ وتنفيذه والتعاون الكامل مع البعثة وضمان سلامة جميع أفراد الأمم المتحدة وجميع الأفراد الآخرين الذين يقومون بحفظ السلام وبمهام إنسانية داخل جورجيا؛

٨ - يدعو حكومة جمهورية جورجيا إلى أن تبرم على وجه السرعة مع الأمم المتحدة اتفاقاً بشأن مركز القوات، بغرض تيسير وزع البعثة؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يتابع بنشاط، عن طريق مبعوثه الخاص، الجهود الرامية إلى تيسير عملية السلم والمفاوضات، وأن يشرع في ذلك بأسرع ما يمكن، عملاً على تحقيق تسوية سياسية شاملة؛

١٠ - يعرب عن دعمه المتواصل للأمين العام في تعاونه المستمر مع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في الجهود المبذولة للتوصل إلى تحقيق السلم في جورجيا وسائر أنحاء المنطقة؛

١١ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

وتحدث ممثل فرنسا بعد التصويت فقال إن الأمم المتحدة تواجه مرة أخرى حالة جديدة، تتمثل في تدخلها في الميدان إلى جانب جهات فاعلة إقليمية أخرى. وهذا النوع من الإجراءات يطرح عدداً من المشاكل،

^{٢٢} S/PV.3268، الصفحتان ٢ و٣.

^{٢٣} المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و٧.

^{٢٤} المرجع نفسه، الصفحتان ٣ إلى ٦.

بنيته إيفاد مبعوثه الخاص لجورجيا إلى موسكو وإلى المنطقة لتقييم الحالة
وتهيئة طريق مفضية إلى تسوية سلمية للنزاع.

ويتطلع المجلس إلى تلقي تقرير الأمين العام في وقت مبكر.

المقرر المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٩٥): القرار ٨٧٦ (١٩٩٣)

في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن
تقريراً عن الحالة في أبخازيا^{٢٨}، أورد فيه سرداً للجهود الأولية المبذولة
لتنفيذ ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وأوجز الجهود المبذولة
لبدء عملية سياسية بالنظر إلى اختيار وقف إطلاق النار وإلى قيام الطرف
الأبخازي بشن هجمات عسكرية. وكانت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في
جورجيا لا تزال في المراحل المبكرة لوزع أفرادها عندما أثار وقف إطلاق
النار في ١٦ أيلول/سبتمبر وبدأت قوات أبخازية في شن هجمات على
سوخومي وأوتشاماتشيرا. وتوقف المضي في زرع بعثة مراقبي الأمم المتحدة
في جورجيا، بحيث تضم القوة الحالية للبعثة ١٢ مراقباً عسكرياً. ومن
الواضح أن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أصبحت لاغية نتيجة
الاضطرار العام لوقف إطلاق النار واختيار الآلية الثلاثية المسؤولة عن تنفيذها.
وقال الأمين العام إنه يقترح الإبقاء على القوام الحالي للبعثة في سوخومي.
وعلى الجبهة السياسية، بذل مبعوثه الخاص مزيداً من الجهود للجمع
ما بين المشتركين في المحادثات، واقترح عقد جولة جديدة من المحادثات
في جنيف في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر. وأعرب الأمين
العام أيضاً عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بحدوث فظائع وإزاء ادعاءات
ارتكاب عمليات تطهير عرقي فضلاً عن تشريد أعداد كبيرة من المدنيين
وناشد القيادة الأبخازية أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس فيما يتعلق
بالسكان المدنيين. وقد أصدر مبعوثه الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومات
لتقديم المساعدة الإنسانية. وفي الختام قال الأمين العام إنه يأمل أن يقدم
توصيات إلى مجلس الأمن في القريب العاجل جداً بشأن مستقبل بعثة
مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا والجوانب السياسية لدور الأمم المتحدة
في محاولتها إنهاء الصراع في أبخازيا.

وبرسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس
المجلس^{٢٩}، أحال ممثل جورجيا رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر
١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من رئيس دولة جورجيا يطلب فيها عقد
جلسة لمجلس الأمن بصدد الأحداث التي وقعت في أبخازيا في ١٦ أيلول/
سبتمبر ١٩٩٣.

وفي الجلسة ٣٢٩٥، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣،
أدرج مجلس الأمن الرسالة في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال،

عن طريق التفاوض. وإذا لم تتوفر هذه الإرادة، لن يجد وفد بلدها مبرراً
لإطالة مدة البعثة^{٣٠}.

المقرر المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٧٩): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس المجلس^{٣١}،
أحال ممثل جورجيا مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر تطلب
فيها وزارة خارجية جورجيا عقد جلسة عاجلة للمجلس لمناقشة هجوم
كامل شنه الجانب الأبخازي على مدن سوخومي وأوخومي وأوتشاماتشيرا
 وإرسال مبعوث خاص للأمين العام إلى المنطقة.

وفي الجلسة ٣٢٧٩، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أدرج
مجلس الأمن الرسالة في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا
المجلس ممثل جورجيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن
يكون له الحق في التصويت. ثم أعلن الرئيس (فنزويلا) أنه قد أذن له،
في أعقاب مشاورات أجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان
التالي نيابة عن المجلس^{٣٢}:

يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء القتال الذي اندلع في أبخازيا
بجمهورية جورجيا نتيجة للهجمات التي شنتها القوات الأبخازية على
مدينتي سوخومي وأوتشاماتشيرا.

ويدين المجلس بشدة هذا الانتهاك الجسيم من قبل الجانب الأبخازي
لاتفاق وقف إطلاق النار المعقود في سوتشي في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣
والذي توسط لعقده الاتحاد الروسي ورحب به المجلس في قراره ٨٥٤
(١٩٩٣) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ و٨٥٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤
آب/أغسطس ١٩٩٣.

ويطالب المجلس بقوة بأن تضع القيادة الأبخازية فوراً حداً للأعمال
العنصرية وأن تسحب جميع قواتها بسرعة إلى خطوط وقف إطلاق النار
المتفق عليها في اتفاق سوتشي المعقود في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣. ويمكن
أن يترتب على عدم اتخاذ هذه الإجراءات التعرض لعواقب وخيمة.

ويحث المجلس جميع البلدان على تشجيع إعادة سريان وقف إطلاق
النار واستئناف عملية السلم.

ويعرب المجلس عن رغبته القوية في أن يرى الجانب الأبخازي وقد
اشترك اشتراكاً كاملاً في عملية السلم دون مزيد من الإبطاء.

ويشير المجلس إلى التقرير الشفوي الذي أدلى به الأمين العام في ١٧
أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بشأن الحالة في أبخازيا بجمهورية جورجيا، ويرحب

^{٢٥} المرجع نفسه، الصفحة ٨.

^{٢٨} S/26551.

^{٣١} S/26462.

^{٢٩} S/26576.

^{٣٢} S/26463.

بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى جمهورية جورجيا بهذا الشأن، وبخاصة للتحقيق في أنباء "التطهير الإثني"،

٥ - يؤكد حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم، ويدعو الأطراف إلى تسهيل ذلك؛

٦ - يرحب بالمساعدة الإنسانية التي جرى تقديمها بالفعل، ومن بينها المساعدة المقدمة من وكالات المعونة، ويحث الدول الأعضاء على تقديم مساهمات لجهود الإغاثة؛

٧ - يطالب بإتاحة وصول المساعدة الإنسانية الطارئة، دون عائق، إلى المنطقة؛

٨ - يدعو جميع الدول إلى منع تقديم أي مساعدة، فيما عدا المساعدة الإنسانية، من أراضيها أو بواسطة أشخاص خاضعين لولايتها إلى الجانب الأبخازي وخاصة منع توريد الأسلحة والذخائر؛

٩ - يؤكد من جديد دعمه للجهود التي يقوم بها الأمين العام ومبعوثه الخاص، بالتعاون مع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وبمساعدة من حكومة الاتحاد الروسي، كجهة تيسير، للمضي قدماً في عملية السلم بهدف تحقيق تسوية سياسية شاملة؛

١٠ - يلاحظ الخطوات المؤقتة التي اتخذها الأمين العام فيما يتعلق ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ويرحب باعتزامه تقديم تقرير آخر عن الدور المقبل لهذه البعثة وعن الجوانب السياسية لدور الأمم المتحدة في محاولة إنهاء النزاع في أبخازيا؛

١١ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

وتحدث ممثل الولايات المتحدة الأمريكية قبل التصويت فقال إن الولايات المتحدة تؤيد القرار المتخذ لأنه يؤكد مرة أخرى على ما يجب القيام به لإحلال السلم في جورجيا. والإدانة الدولية للجانب الأبخازي هي نتيجة لاستخدامه القوة دون مبرر. والطريق إلى تصحيح هذا الوضع واضح، وهو المشاركة بحسن نية في العملية السياسية التي يحاول الأمين العام ومبعوثه الخاص البدء فيها بما يتماشى مع سيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية. وسيدرسل بلده دراسة متأنية تقرير بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها الأمين العام، وخصوصاً النتائج التي توصلت إليها تلك البعثة بشأن موضوع أعمال "التطهير الإثني" المزعومة^{٣٠}.

وأعرب ممثل فرنسا عن تأييد وفد بلده لقرار الأمين العام إرسال بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. ووجه انتباه أعضاء المجلس إلى أحكام القرار التي تتناول تسهيل عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم، وخصوصاً إلى الحكم الذي يطلب من جميع الدول منع تقديم أي مساعدة فيما عدا المساعدة الإنسانية إلى الجانب الأبخازي. وقال إن حكومة بلده تعير اهتماماً خاصاً للجهود كافة التي

دعا المجلس ممثل جورجيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (البرازيل) انتباه أعضاء المجلس إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وكذلك إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٣١}. ووجه انتباههم أيضاً إلى وثائق أخرى^{٣٢}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٧٦ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ٨٤٩ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ و ٨٥٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٨٥٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣،

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والذي أعرب فيه المجلس عن بالغ قلقه إزاء الحالة في أبخازيا، جمهورية جورجيا، وحث جميع البلدان على استئناف عملية السلم،

وقد نظر في الرسالة المؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، الموجهة من رئيس البرلمان، رئيس الدولة في جمهورية جورجيا، إلى الأمين العام،

وقد نظر أيضاً في تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء المعاناة البشرية التي سببها النزاع القائم في المنطقة، وإزاء أنباء "التطهير الإثني" وغير ذلك من انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي،

وإذ يقرر إن استمرار النزاع في أبخازيا، جمهورية جورجيا، يهدد السلم والاستقرار في المنطقة،

١ - يؤكد سيادة جمهورية جورجيا ووحدة أراضيها؛

٢ - يؤكد من جديد إدانته الشديدة للانتهاك الخطير الذي قام به الجانب الأبخازي لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ بين جمهورية جورجيا والقوات الموجودة في أبخازيا، وللأعمال التي تلت ذلك مما يعد انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي؛

٣ - يدين أيضاً قتل رئيس مجلس الدفاع ومجلس الوزراء لجمهورية أبخازيا المتمتعة بالحكم الذاتي؛

٤ - يطالب بأن تمتنع جميع الأطراف عن استخدام القوة وعن أي انتهاك للقانون الإنساني الدولي، ويرحب بالقرار الذي اتخذته الأمين العام

^{٣٠} S/26592.

^{٣١} رسالتان موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جورجيا مؤرختان ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (S/26487) و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (S/26528).

^{٣٢} S/PV.3295، الصفحتان ٣ و ٤.

على أساس حرمة السلامة الإقليمية لجورجيا وأن تُعقد بعد إصدار تقرير بعثة حقوق الإنسان. ومن ثم، بالنظر إلى استعداد كلا الجانبين المغرب عنه لأن يجتمعا، يعتزم الأمين العام أن يعقد المبعوث الخاص جولة أولى من المباحثات مع كلا الطرفين في تشرين الثاني/نوفمبر، تحت إشراف الأمم المتحدة مع قيام الاتحاد الروسي بدور الميسر وبمشاركة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وذكر مرة أخرى أن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا أصبحت لاغية بفعل التطورات العسكرية التي حدثت في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٧، موصياً بأن تستمر البعثة بقوتها العسكرية الحالية المكونة من خمسة مراقبين عسكريين لمدة ثلاثة أشهر أخرى، بالولاية المؤقتة التالية: (أ) مداومة الاتصالات مع كلا جانبي النزاع والوحدات العسكرية التابعة للاتحاد الروسي؛ (ب) رصد الحالة وتلقم تقارير إلى المقرر، مع الإشارة بصفة خاصة إلى أي تطورات تتصل بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية شاملة.

وفي الجلسة ٣٣٠٤، المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل جورجيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (الرأس الأخرى) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٣٨}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٨١ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٨٤٩ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، و٨٥٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٥٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٧٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣،

وإذ يذكر بصورة خاصة بقراره ٨٥٨ (١٩٩٣)، الذي قرر فيه المجلس إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا،

وإذ يلاحظ مع القلق أن التطورات العسكرية التي أجريت في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ قد تجاوزت الولاية الأصلية للبعثة،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من أن استمرار النزاع في أبخازيا، جورجيا، يهدد السلم والاستقرار في المنطقة،

يمكن أن تؤدي إلى تسوية سياسية شاملة. ويرحب وفد بلده بمواصلة الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام بالتعاون مع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ويحدوه الأمل في أن تتضح عما قريب الشروط لعقد مؤتمر ترعاه الأمم المتحدة، أو وفقاً لأية صيغة أخرى تنال موافقة الأطراف^{٣٣}.

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن استعداد حكومة بلده للتعاون مع الأمم المتحدة في المساعدة على القيام فوراً بإطلاق آلية فعّالة للمراقبة الدولية لوقف إطلاق النار. وقال إن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة أيضاً على بدء حوار سياسي، تحت رعاية الأمم المتحدة، بمساعدة من روسيا كعناصر مسهل، يستهدف التوصل إلى تسوية شاملة لهذا الصراع. وعلاوة على ذلك، في ضوء تعقد الحالة، لا يمكن ضمان عدم انتكاس عملية السلم إلا عن طريق "التوحيد السلس" لجهود الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأطراف الأخرى المعنية، وتفاعلها الوثيق^{٣٤}.

ورأى ممثل هنغاريا أن اتخاذ القرار ٨٧٦ (١٩٩٣) بالإجماع يؤكد مرة أخرى على أن المجتمع الدولي يرفض استخدام العنف، بما في ذلك اكتساب الأراضي بالقوة و"التطهير الإثني"، لتسوية المشاكل التي يمكن حلها بالوسائل السياسية. وقال إن هنغاريا تولي أهمية قصوى للتعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وأضاف قائلاً إن أنشطة الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي أن يجري تنسيقها على نحو أكثر كفاءة في المستقبل. وينبغي لأنشطة المنظمين أن يكمل كل منها الآخر. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون تبادل المعلومات بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا والرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة الدولية في جورجيا من الآن فصاعداً^{٣٥}.

المقرر المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

(الجلسة ٣٣٠٤): القرار ٨٨١ (١٩٩٣)

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً بشأن الحالة في أبخازيا^{٣٦}، أورد فيه أحدث المعلومات عن جهوده وجهود مبعوثه الخاص السياسية، وكذلك عن حالة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وأفاد الأمين العام في التقرير بأن مبعوثه الخاص أجرى مناقشات ثنائية في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر مع كلا الطرفين. ووافق الجانب الجورجي على عقد اجتماع؛ بشرط إجراء هذه المحادثات

^{٣٣} المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٦.

^{٣٤} المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و٨.

^{٣٥} المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١١.

^{٣٦} S/26646. وانظر أيضاً الوثيقة S/26646/Add.1 المؤرخة ٣ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

^{٣٧} انظر التقرير المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر (S/26551)، الفقرة ١١.

^{٣٨} S/26688.

نحو التوصل إلى تسوية سلمية، ولا ينبغي لأي طرف من طرفي النزاع أن يفسر الفقرة الخامسة من المنطوق على أنها تعني أن البعثة ستظل موزعة بغض النظر عما يحدث على طاولة التفاوض.^{٣٩}

وأعرب ممثل فرنسا عن تأييد حكومة بلده للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص، بالتعاون مع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وبمساعدة من حكومة الاتحاد الروسي كجهة تيسير، للمضي قدماً في عملية السلم بهدف تحقيق تسوية سياسية شاملة، وبخاصة من أجل الجمع بين الطرفين في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في جنيف؛

٣ - يكرر تأكيد الطلب الوارد في قراره ٨٧٦ (١٩٩٣) بأن تمتنع جميع أطراف النزاع في أبخازيا، جورجيا، عن استخدام القوة وعن أي انتهاك للقانون الإنساني الدولي، ويتربق تقرير بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها الأمين العام إلى جورجيا في هذا الخصوص؛

٤ - يوافق على استمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، على أن تتألف مما لا يزيد على خمسة مراقبين عسكريين مع عدد محدود جداً من موظفي الدعم، بالولاية المؤقتة التالية:

وأرأت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية أن في القرار ٨٨١ (١٩٩٣) تأكيداً على استمرار التزام الأمم المتحدة بحسم الصراع بما يتسق مع سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. ويمكن للبعثة، بولايتها الجديدة ومع تخفيض حجمها، أن تستمر في الاضطلاع بدور بناء في رصد الحالة في الميدان وفي تهيئة مناخ يفضي إلى التسوية التفاوضية.^{٤١}

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن بلده يعلق أهمية كبيرة على استمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وأيضاً على قرار مجلس الأمن أن يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات التي من شأنها، بناءً على قرار جديد من المجلس، أن تمكن من وزع عاجل لأفراد إضافيين في إطار عدد أفراد البعثة المأذون به أصلاً. وشدد كذلك على الحاجة إلى التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من الأطراف المهتمة، ومن بينها بلده، من أجل ضمان استمرار عملية السلام.^{٤٢}

المقرر المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٣٠٧): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٣٠٧، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، استأنف مجلس الأمن نظره في البند. وبعد إقرار جدول الأعمال، أعلن الرئيس أنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات أجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي باسم المجلس^{٤٣}:

^{٣٩} S/PV.3304، الصفحة ٦.

^{٤٠} المرجع نفسه، الصفحة ٨.

^{٤١} المرجع نفسه، الصفحة ٧.

^{٤٢} المرجع نفسه، الصفحة ٨.

^{٤٣} S/26706.

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣؛

٢ - يرحب أيضاً بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص، بالتعاون مع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وبمساعدة من حكومة الاتحاد الروسي كجهة تيسير، للمضي قدماً في عملية السلم بهدف تحقيق تسوية سياسية شاملة، وبخاصة من أجل الجمع بين الطرفين في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في جنيف؛

٣ - يكرر تأكيد الطلب الوارد في قراره ٨٧٦ (١٩٩٣) بأن تمتنع جميع أطراف النزاع في أبخازيا، جورجيا، عن استخدام القوة وعن أي انتهاك للقانون الإنساني الدولي، ويتربق تقرير بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها الأمين العام إلى جورجيا في هذا الخصوص؛

٤ - يوافق على استمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، على أن تتألف مما لا يزيد على خمسة مراقبين عسكريين مع عدد محدود جداً من موظفي الدعم، بالولاية المؤقتة التالية:

(أ) مداومة الاتصالات مع كلا جانبي النزاع والوحدات العسكرية التابعة للاتحاد الروسي؛

(ب) رصد الحالة وتقديم التقارير إلى المقرر، مع الإشارة بصورة خاصة إلى أية تطورات تتصل بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية شاملة؛

٥ - يقرر ألا يتم التمديد للبعثة إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلا إذا قدم الأمين العام تقريراً إلى المجلس يفيد بإحراز تقدم أساسي باتجاه تنفيذ التدابير الرامية إلى إقامة سلم دائم أو بأن من شأن إطالة ولاية البعثة أن تخدم عملية السلم، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم التقارير عن أنشطة البعثة، حسب الاقتضاء، وعلى أية حال قبيل آخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ خطوات تخطيطية من شأنها، بناءً على قرار جديد من المجلس، أن تمكن من إجراء وزع عاجل لأفراد إضافيين في إطار قوة البعثة المأذون بها أصلاً، إذا قدم الأمين العام تقريراً يفيد بأن الحالة في الميدان وفي عملية السلم تبرر ذلك؛

٧ - يقرر أن يقيي المسألة قيد نظره.

وقال ممثل المملكة المتحدة، متحدثاً بعد التصويت، إن من الصائب ألا يتخذ الإجراء الذي تتخذه الأمم المتحدة شكل قرارات ومناقشات فحسب بل أن يتخذ أيضاً شكل إجراء عملي، أي أن يتخذ شكل استمرار الوزع المحدود لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، بولاية منقحة. وأضاف قائلاً إن الفقرة الثالثة من القرار ٨٨١ (١٩٩٣) توضح إيضاحاً تاماً الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان في جورجيا. ويتوقع المجتمع الدولي أن يحرز الطرفان تقدماً

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٩٢ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٨٤٩ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ و٨٥٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٥٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٧٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و٨٨١ (١٩٩٣) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣،

وإذ يعيد أيضاً تأكيد قراره ٨٦٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بشأن أمن عمليات الأمم المتحدة،

وقد نظر في الرسالة المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن بشأن الحالة في أبخازيا، جمهورية جورجيا،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة، والتي أحال بها مذكرة التفاهم بين الجانبين الجورجي والأبخازي الموقعة في جنيف بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ يرحب بالتوقيع على مذكرة التفاهم،

وإذ يلاحظ أن الأطراف في مذكرة التفاهم يرون أن من شأن زيادة الوجود الدولي في منطقة النزاع أن يعمل على صون السلم،

وإذ يلاحظ أيضاً أن أول محادثات عقدت على مستوى الخبراء بين الطرفين كانت في موسكو في ١٥ و١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وأن النية متجهة على عقد جولة جديدة من المفاوضات في جنيف في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بغية تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع، وإذ يلاحظ كذلك ما أحرز في المفاوضات بين الأطراف من تقدم مشجع يسوغ وزع مراقبين عسكريين إضافيين للأمم المتحدة،

وإذ يحيط علماً بقرارات الاجتماع الوزاري لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في روما في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وإذ يرحب باستمرار التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر في هذه المسألة،

في أوروبا في اجتماعه الرابع المعقود في روما في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/26843)؛ ورسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل بلجيكا يحيل بها بياناً بشأن جورجيا صادراً عن الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (S/26856)؛ ورسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جورجيا يحيل بها رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جورجيا مشفوعة بنص مذكرة التفاهم المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/26875).

يتابع مجلس الأمن بقلق بالغ التطورات في جمهورية جورجيا، حيث أدى استمرار انعدام النظام إلى المعاناة الجماعية للسكان المدنيين وإلى التهديد بحدوث تفاهم خطير للحالة الإنسانية في أذربيجان وأرمينيا الجاورتين.

وفي هذا الصدد يحيط المجلس علماً بالنداء الموجه من حكومة جمهورية جورجيا إلى الاتحاد الروسي والجمهورية الأذربيجانية وجمهورية أرمينيا لتقديم المساعدة من أجل حماية وتأمين وتشغيل السكك الحديدية دون انقطاع في جورجيا، باعتبار أن هذه السكك الحديدية تشكل حلقات اتصال بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان عبر القوقازية الثلاثة. ويرحب المجلس بالتحسن الذي طرأ على أمن خطوط الاتصال على إثر استجابة الاتحاد الروسي التي جاءت وفقاً لرغبات حكومة جورجيا.

ويناشد المجلس المجتمع الدولي مواصلة بذل جهوده لتوفير المساعدة الإنسانية الطارئة لسكان جمهورية جورجيا.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره، ويطلب أن تقوم الأطراف المعنية بإبلاغه بالتطورات على أساس منتظم.

المقرر المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

(الجلسة ٣٣٢٥): القرار ٨٩٢ (١٩٩٣)

برسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، موجهة إلى رئيس المجلس^{٤٤}، قال الأمين العام إن مذكرة التفاهم التي وقعها أطراف الصراع في جنيف في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ تظهر، في اعتقاده، تقدماً مشجعاً نحو إقرار سلم دائم في المنطقة. ولذلك، فهو يطلب من مجلس الأمن إذناً طارئاً بوزع ما يصل إلى ٥٠ مراقباً إضافياً من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، مع عدد صغير من موظفي الدعم المدنيين. وأوضح أنه بتعزيز بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بهذا الشكل ستصبح البعثة أقدر على التأكد من الأوضاع الفعلية على الطبيعة، وعلى التخطيط والإعداد لزيادة التوسع، إذا اقتضت ذلك الجولة التالية من المفاوضات التي من المقرر أن تبدأ في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

وفي الجلسة ٣٣٢٥، المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن الرسالة في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل جورجيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (الصين) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٤٥}. ووجه انتباههم أيضاً إلى عدة وثائق أخرى^{٤٦}.

^{٤٤} S/26901.

^{٤٥} S/26909.

^{٤٦} رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من ممثل إيطاليا، يحيل بها الوثائق الختامية الصادرة عن مجلس مؤتمر الأمن والتعاون

١٠ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره النشط.

وتحدث ممثل فرنسا بعد التصويت فقال إن المجلس يؤكد اليوم، على ضوء النتائج المشجعة التي أسفرت عنها مفاوضات جنيف، استعداد الأمم المتحدة للمساهمة حالما تثبت الأطراف رغبتها في إحراز تقدم صوب التوصل إلى تسوية سياسية للصراع، وذلك تماماً مثلما خفّض المجلس، فور انتهاك اتفاق سوتشي، قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وإذا كان المراد تحقيق مزيد من التقدم في الأسابيع القادمة، فإن وفد فرنسا، إلى جانب عدد من الوفود المعنية مباشرة، سيقترح على مجلس الأمن أشكالاً جديدة للعمل^{٤٧}.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفد بلده أيد القرار المتخذ، الذي يأذن بزيادة قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بما يصل إلى ٥٠ مراقباً عسكرياً إضافياً، اعتقاداً منه بأن تلك هي الخطوة الأولى في تقديم مساعدة الأمم المتحدة. ويعتقد وفد بلده أيضاً أن التقدم صوب تسوية سياسية ينبغي أن يكون مصحوباً بوزع عملية كاملة للأمم المتحدة، تغطي أراضي أبخازيا بأكملها. والمسائل ذات الأولوية العليا في هذه المرحلة هي احترام حقوق الإنسان، وعودة اللاجئين، وإعادة القانون والنظام، ووقف العنف. وقال المتكلم إنه يؤيد في هذا الصدد أن يأخذ في الحسبان الاستعراض المقبل لولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا توصية بعثة تقصي الحقائق الموفدة من الأمين العام^{٤٨}، التي يمكن وفقاً لها أن تساهم آليات رصد حقوق الإنسان الموجودة في أبخازيا مساهمة هامة في إعادة ضمانات حماية المدنيين. ومن الواضح أن الدعم الدولي المناسب مع كثافة الصراع ونطاقه يقتضي تعزيزاً كبيراً ليس فحسب للأشكال العسكرية لوجود الأمم المتحدة في أبخازيا بل أيضاً لأشكال ذلك الوجود الإنسانية وغيرها^{٤٩}.

كذلك، قال ممثل المملكة المتحدة إن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى جورجيا لا تقتصر، ولا ينبغي أن تقتصر، على توفير مراقبين عسكريين. وهو يتفق مع الأمين العام في رأيه القائل بأن زيادة وزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، فيما يتجاوز ما هو منصوص عليه في القرار ٨٩٢ (١٩٩٣) وبما يصل إلى القوام الذي كان متوخى أصلاً للبعثة، يجب أن تعتمد على إحراز تقدم على المستوى السياسي^{٥٠}.

وقال ممثل الولايات المتحدة إن توسيع نطاق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا يتماشى مع القصد من القرار ٨٨١ (١٩٩٣)، الذي يتخذ كمبادئ توجيهية له لزيادة التطوير تقييماً للحالة على أرض الواقع وفي عملية التفاوض. وهو يأمل أن يستفيد الطرفان من اتفاقهما

وإذ يساوره بالغ القلق للحالة الإنسانية في جورجيا. ولا سيما إزاء عدد المشردين واللاجئين،

١ - يرحب بالرسالة المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن؛

٢ - يأذن بالوزع المحلي لما لا يزيد على خمسين مراقباً عسكرياً إضافياً للأمم المتحدة إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، على نحو ما أوصى به الأمين العام في رسالته للقيام بالمهام الوارد وصفها في الفقرة ٤ من القرار ٨٨١ (١٩٩٣) والمساهمة بهذه الطريقة في تنفيذ الأطراف لأحكام مذكرة التفاهم المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛ ويطلب إلى الأمين العام إبلاغ المجلس بمهام المراقبين الجدد حالما يتم الاضطلاع بعمليات الوزع الإضافية التي تتجاوز المراقبين العشرة المشار إليهم في رسالة الأمين العام؛

٣ - يحيط علماً باعتراف الأمين العام التخطيط والإعداد لاحتمال زيادة أفراد البعثة لضمان الوزع الفوري إذا اقتضى الحال في الميدان وكذلك سير المفاوضات؛

٤ - يعرب عن رغبته في استعراض الولاية الحالية للبعثة، مع مراعاة أيّ تقدم يحرز على طريق تعزيز التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، وفي ضوء تقرير الأمين العام الذي يلزم تقديمه في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛ وينبغي أن يغطي هذا التقرير فيما يغطيه الأنشطة المحددة التي ستضطلع بها البعثة، وآفاق البعثة، وتكالييفها المتوقعة، وذلك على ضوء الواقع الميداني وسير المفاوضات؛

٥ - يحث الأطراف على الوفاء التام بالالتزامات التي تعهدوا بها في مذكرة التفاهم ولا سيما، الالتزامات المتعهد بها وفقاً للأحكام الرئيسية لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، والمبينة في الفقرة ١ من مذكرة التفاهم؛

٦ - يحث الأطراف على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان أمن أفراد البعثة، ويرحب برغبة حكومة الاتحاد الروسي في مساعدة الأمين العام في هذا المجال؛

٧ - يحث أيضاً الأطراف على الامتثال التام لالتزاماتها المنصوص عليها في مذكرة التفاهم بتهيئة الأحوال اللازمة لعودة اللاجئين إلى أماكن إقامتهم الدائمة بصورة طوعية وأمنية وسريعة وبتهيئة تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع ضحايا النزاع؛

٨ - يحث كذلك الأطراف على عدم اتخاذ أيّ خطوات سياسية أو غير سياسية يكون من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الحالة الراهنة أو إعاقة إحراز تقدم نحو تسوية سياسية شاملة؛

٩ - يحث الدول المانحة على تقديم التبرعات استجابة لنداء الأمم المتحدة الإنساني؛

^{٤٧} S/PV.3325، الصفحتان ٦ و٧.

^{٤٨} انظر S/26795.

^{٤٩} S/PV.3325، الصفحتان ٧ إلى ٩.

^{٥٠} المرجع نفسه، الصفحتان ٩ إلى ١١.

على أهمية بالغة بالنسبة للاستقرار الإقليمي والسلام والأمن الدوليين، فإنه يعتقد أن من المستصوب إطالة أمد تواجد الأمم المتحدة في المنطقة. وفي هذا الصدد، وفي أعقاب مشاورات مع مبعوثه الخاص ومع مجموعة الدول الأعضاء المسماة "أصدقاء جورجيا"^{٤٤}، فإنه يقترح كخيارين إما أن ينشئ المجلس قوة تقليدية للأمم المتحدة لحفظ السلام أو أن يأذن المجلس بقوة عسكرية متعددة الجنسيات، دون أن تكون تحت قيادة الأمم المتحدة، للقيام بالفصل الفعّال بين القوات، ورصد نزع السلاح وانسحاب الوحدات المسلحة، والعمل على تهيئة ظروف من شأنها أن تفضي إلى عودة اللاجئين والمشردين. ولكن، أخذاً في الاعتبار إشارة مجلس الأمن الواضحة إلى أن موقفه إزاء جهود حفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة في أبخازيا سيتوقف على إحراز تقدم ملموس صوب تسوية سياسية، ومع ذلك فإن التقدم المحرز حتى الآن محدود، فإنه يوصي بالإبقاء على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بولايتها الحالية وقوامها المكون من ٥٥ مراقباً لفترة محددة حتى ١٥ آذار/مارس ١٩٩٤.

وفي الجلسة ٣٣٣٢، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل جورجيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (الجمهورية التشيكية) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابق^{٤٥}. ووجه انتباههم أيضاً إلى رسالتين من ممثل جورجيا، من بينهما رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{٤٦}، أحال بها نص بلاغ وطلب عقد اجتماع للمجلس لمناقشة مسألة إرسال قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة إلى المنطقة.

وذكر ممثل جورجيا أن مسألة اللاجئين والمشردين ذات أهمية قصوى بالنسبة لبلده وأنه يبحث على زيادة الاهتمام بعملية حفظ السلام في أبخازيا. وقال إن توطین عناصر من غير السكان الأصليين، من بينها مقاتلون أجانب، في الأماكن التي استقر فيها اللاجئين، هو شكل مستمر من أشكال التطهير العرقي، يمثل تحدياً لجهود الأمم المتحدة وللاتفاقات السابقة التي ترمي إلى التوصل إلى تسوية سلمية. ومع أن تقرير مركز أبخازيا السياسي، مع احترام سيادة جورجيا وسلامة أراضيها، هو السبيل إلى تسوية سياسية شاملة، فإن إيجاد تسوية عاجلة لمشكلة

لوضع إطار لوقف لإطلاق النار يمكن أن تتفاعل معه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، فهذه هي وظيفتها الأصلية. وهو يأمل أيضاً أن يقيّم الأمين العام في تقريره المقبل ما إذا كانت البعثة يمكن أن تستأنف وظائف مراقبة ذات طابع تقليدي أكبر، وإلى أي درجة يمكنها ذلك^{٤٧}.

المقرر المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٣٢): القرار ٨٩٦ (١٩٩٤)

في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في أبخازيا^{٤٨}. وأفاد الأمين العام في التقرير بأن مبعوثه الخاص ترأس، بعد توقيع مذكرة التفاهم المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، جولة ثانية من المفاوضات في جنيف في كانون الثاني/يناير. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، وقع الجانبان بلاغاً أشاراً فيه إلى تنفيذ مذكرة التفاهم المؤرخة كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بما في ذلك تبادل السجناء، وزيادة ممثلي مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واجتماع فريق خبراء، عُقد في موسكو في ١٥ و١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛ لإعداد توصيات بشأن مركز أبخازيا السياسي^{٤٩}. وأعاد كل من الجانبين تأكيد التزامه بعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الجانب الآخر. ووافق الجانبان أيضاً على أن وزع عملية كاملة لحفظ السلام في أبخازيا سيؤدي إلى تعزيز تهيئة الظروف الملائمة لإحراز مزيد من التقدم نحو التوصل إلى تسوية سلمية، وذكر أنهما يدركان أن هدفهما الأول هو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع. واتفقا أيضاً على إنشاء لجنة خاصة معنية باللاجئين لتبدأ العمل في ٢٥ كانون الثاني/يناير، وعلى بدء تنفيذ عملية على مراحل لعودة اللاجئين إلى أبخازيا في ١٠ شباط/فبراير، وعلى عقد جولة ثالثة من المفاوضات في ٢٢ شباط/فبراير في موسكو أو جنيف. وتضمّن البلاغ أيضاً مناقشة من الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الروسي للطرفين أن ينطلقا من الحاجة إلى التقيد بالسلامة الإقليمية لجورجيا والتأمين الكامل لمصالح سكان أبخازيا ذوي القوميات المتعددة بأكملهم.

وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، التقى رئيس دولة جورجيا بالأمين العام وحثه بشدة على التوصية بزيادة وجود الأمم المتحدة العسكري في أبخازيا في أقرب وقت ممكن. وأشار الأمين العام إلى أن المفاوضات لتحديد مركز سياسي مقبول لأبخازيا ستستغرق ردهاً من الزمن، وأن وقف إطلاق النار الحالي هش. وقال إنه إذ يضع في الاعتبار أن حالات التوتر والنزاع التي توجد في الدول المستقلة حديثاً التابعة للاتحاد السوفياتي سابقاً تنطوي

^{٤٤} الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

^{٤٥} S/1994/96.

^{٤٦} رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس المجلس من ممثل جورجيا (S/1994/32)؛ ورسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جورجيا (S/1994/88).

^{٤٧} المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و١٣.

^{٤٨} S/1994/80. وانظر أيضاً الوثيقة S/1994/80/Add.1 المؤرخة ٢٧ كانون

الثاني/يناير ١٩٩٤.

^{٤٩} انظر S/1994/32، المرفق.

وبمساعدة من حكومة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري، لإحراز تقدم في عملية السلم بهدف تحقيق تسوية سياسية شاملة، ويرحب على وجه الخصوص بالتقدم المحرز حتى الآن؛

٣ - بحث الطرفين على استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن وإبداء استعداد أقوى لإحراز تقدم صوب التوصل إلى تسوية سياسية شاملة؛

٤ - يدعو جميع المعنيين إلى احترام سيادة جمهورية جورجيا ووحدة أراضيها، ويشدد على الأهمية التي يوليها لذلك الأمر؛

٥ - يؤكد أنه من الضروري أن يحرز على الفور تقدم ملموس بشأن المركز السياسي لأبخازيا يحترم سيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية احتراماً كاملاً، إذا ما أريد نجاح المفاوضات وتجنب استمرار النزاع؛

٦ - يوافق على استمرار ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٧ آذار/مارس ١٩٩٤ وذلك في حدود الأعداد المأذون بها في القرار ٨٩٢ (١٩٩٣)؛

٧ - يعلن عن استعداده لأن ينظر على وجه السرعة، خلال هذه الفترة، في أي توصية من الأمين العام بزيادة قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى الحدّ المبين في القرار ٨٥٨ (١٩٩٣) إذا أوصى الأمين العام بذلك؛

٨ - يحيط علماً بالخيارات التي وصفها الأمين العام في تقريره بشأن إمكان إنشاء عملية لحفظ السلام في أبخازيا، جمهورية جورجيا؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن، فور انتهاء الجولة الثالثة للمفاوضات بين الطرفين، عن التقدم المحرز في المفاوضات، إن كان قد أحرز تقدم، وعن الحالة القائمة، مع الاهتمام بوجه خاص بالظروف التي قد تبرر إنشاء قوة لحفظ السلام وبطرائق تلك القوة؛

١٠ - يؤكد أهمية إحراز تقدم ملموس صوب التوصل إلى تسوية سياسية في الجولة القادمة من المفاوضات كي ينظر المجلس في إمكان إنشاء قوة لحفظ السلام في أبخازيا، جمهورية جورجيا؛

١١ - يعترف بحق جميع اللاجئين والمشردين بسبب النزاع في العودة على ديارهم في ظروف آمنة ودون أية شروط مسبقة، ويدعو الطرفين إلى احترام الالتزامات التي قطعها بالفعل في هذا الصدد، ويحث الطرفين على التوصل بسرعة إلى اتفاق، يتضمن جدولاً زمنياً ملزماً، يكفل العودة السريعة للاجئين والمشردين في ظروف آمنة؛

١٢ - يدين أي محاولات لتغيير التكوين الديمغرافي في أبخازيا، جمهورية جورجيا، بما في ذلك إعادة إسكانها بأشخاص لم يكونوا مقيمين فيها من قبل؛

اللاجئين هو السبيل إلى تقرير المركز السياسي لأبخازيا نفسه. وشدد على أن عودة اللاجئين يجب أن تجري بدون أي شروط مسبقة^{٥٧}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٩٦ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٨٤٩ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، و٨٥٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٥٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٧٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و٨٨١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و٨٩٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً قراره ٨٦٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بشأن أمن عمليات الأمم المتحدة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بشأن الحالة في أبخازيا، جمهورية جورجيا،

وإذ يرحب بالبلاغ بشأن الجولة الثانية للمفاوضات بين الجانبين الجورجي والأبخازي الموقع في جنيف في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وإذ يشير إلى مذكرة التفاهم الموقعة في جنيف في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وإذ يؤكد أهمية تنفيذ الطرفين للالتزامات التي تعهدا بها،

وإذ يحيط علماً بأن الطرفين يذكران في البلاغ أنهما لا يزالان يجتذبان وزع قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أو قوات أخرى في منطقة النزاع، شريطة أن تأذن الأمم المتحدة بذلك،

وإذ يحيط علماً أيضاً بالمحادثات المقبلة التي ستعقد على مستوى الخبراء بين الطرفين في موسكو في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٤، وباعتزام المبعوث الخاص للأمين العام عقد جولة جديدة من المفاوضات في جنيف في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤،

وإذ يقر بخطورة الحالة في جمهورية جورجيا نتيجة لوجود حوالي ٣٠٠.٠٠٠ شخص مشرد من أبخازيا،

وإذ يلاحظ من جديد نتائج الاجتماع الوزاري لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في روما يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وإذ يرحب بالتعاون المستمر في هذه المسألة بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا،

١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛

٢ - يرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص، بالتعاون مع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا

ورأى ممثل الولايات المتحدة أن المجلس لا يمكن أن يتقدم على الأطراف نفسها في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للصراع. وقال إن القرار يذكر الأطراف، عن حق، بالحاجة إلى إبداء الاستعداد للعمل صوب التوصل إلى تسوية سياسية شاملة ويشدد على ضرورة إحراز تقدم جوهري فوراً بشأن مركز أبخازيا السياسي. والقرار محدد أيضاً بشأن مسألة اللاجئين والمشردين. ومع أن المجلس لم يتخذ موقفاً بشأن الكيفية المحددة التي ينبغي أن تبدأ بها عملية العودة، فقد أوضح في القرار أن العملية يجب أن تبدأ في إطار متفق عليه، يتضمن جدولاً زمنياً ملزماً^{٦١}.

وذكر ممثل نيوزيلندا أن الأمين العام كان محقاً في توصيته بالألا تتخذ الأمم المتحدة قراراً في هذا الوقت يقضي بإنشاء عملية أكثر تفصيلاً لحفظ السلام في جورجيا. وقال إن وقف إطلاق النار القائم حالياً فعلياً لا يشكل أساساً مضموناً لعملية حفظ السلام من النوع الذي تطلبه الأطراف، ولا أساساً مضموناً لاتخاذ قرارات بشأن طابع عملية كهذه ومدتها. وشدد على أنه بينما سيدرس أعضاء المجلس التقرير المقبل الذي سيقدمه الأمين العام استناداً إلى نتيجة المفاوضات القادمة بين الأطراف، فإن أي عملية جديدة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في جورجيا يجب تنظيم هيكلها حسب الخطوط التقليدية. وإقراراً بالآثار التي تترتب على الحالة بالنسبة للأمن الإقليمي، فقد رحب باستعداد بلدان المنطقة - وبخاصة الاتحاد الروسي كمييسر لأداء دور بناء في السعي إلى إيجاد حل في هذه المنطقة^{٦٢}.

وتحدث الرئيس بصفته ممثل الجمهورية التشيكية، فأعرب عن تأييده لسلامة جورجيا الإقليمية وقال إنه في حين أن أي شيء يمكن أن يوافق عليه كلا الطرفين من المرجح أن يكون مقبولاً دولياً، من الأفضل أن يكون لأبخازيا استقلال ذاتي داخل جمهورية جورجيا. ومع أنه من الصعوبة بمكان الزج بقوة دولية كبيرة الحجم من حفظة السلم في الصراع، لا يستطيع وفد بلده أن يؤيد إرسال حفظة السلم إلى منطقة توجد فيها حالة لم تتحقق فيها تسوية سياسية. وأعرب عن ارتياحه لتعاون الأمم المتحدة مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في جورجيا، واقترح تعزيز هذا التعاون بالنظر في تعيين "مبعوث فوق العادة"، يمثل الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على حدٍ سواء، مؤكداً أن هذا التعيين سيبحث برسالة بشأن استعداد كلتا المنظمين لتجميع مواردهما ربما في ما يتعلق بجميع مشاكل جورجيا^{٦٣}.

١٣ - يدعو الطرفين إلى الامتثال امتثالاً كاملاً لوقف إطلاق النار الذي تعهدا بتنفيذه؛

١٤ - يحث الطرفين على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان أمن أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ويرحب باستعداد الاتحاد الروسي لمساعدتهما في هذا المجال؛

١٥ - يشجع الدول المانحة على مساعدة جمهورية جورجيا لتمكينها من التغلب على نتائج النزاع، وعلى تقديم تبرعات استجابة للنداء الذي وجهته الأمم المتحدة لتقسيم المعونة الإنسانية؛

١٦ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره النشط.

وتحدث ممثل الاتحاد الروسي بعد التصويت فأعرب عن تأييد وفد بلده لطلب الطرفين، كما يرد في بلاغهما، في ما يتعلق بوزع قوات حفظ سلم تابعة للأمم المتحدة، أو قوات أخرى توافق عليها الأمم المتحدة، في منطقة الصراع، وفي ما يتعلق بتحديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وقال إن وفد بلده يعتبر القرار المتخذ توافراً مؤقتاً تملية الحاجة إلى تمديد ولاية البعثة، يمكن للمجلس أن يتخذ استناداً إليه مقررراً أساسياً بشأن وزع عملية حفظ سلم كاملة النطاق تابعة للأمم المتحدة. وشدد على أن وزع قوات حفظ السلام في جميع أراضي أبخازيا سيهيئ أنسب الظروف لإحراز تقدم بسرعة صوب التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وكذلك لكفالة عودة اللاجئين غير المشروطة التي لا يمكن بدونها إيجاد تسوية نهائية لمركز أبخازيا السياسي^{٥٨}.

وذكر ممثل فرنسا أن وفد بلده يتفق مع الأمين العام في أن من واجب الأمم المتحدة أن تعمد، حالما يتأكد وجود الإرادة السياسية لدى الأطراف للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، إلى زيادة دورها وإلى الاستجابة للنداء الذي يدعوها إلى إقامة عملية لحفظ السلام في أبخازيا. وقال إن الأطراف عليها، لهذا السبب، أن تدرك إلحاحية إحرازها تقدماً في هذا الصدد، وبخاصة في ما يتعلق بمسألة اللاجئين. وأضاف قائلاً إن عودة اللاجئين والمشردين أمر بالغ الأهمية في السعي إلى إيجاد تسوية سياسية مقبولة بالنسبة لجميع الأطراف^{٥٩}.

كذلك، قال ممثل المملكة المتحدة إن عاملاً أساسياً في القرارات التي تُتخذ مستقبلاً بشأن موضوع إنشاء قوة لحفظ السلام سيتمثل في مدى إحراز تقدم صوب تسوية سياسية في المفاوضات بين الأطراف. بيد أن المجلس لن يرغب في أن يستخدم أحد الأطراف هذه الصيغة لكسب وقت من أجل توطيد وضعه. ويجب أن يحترم أي حل للمشكلة السلامة الإقليمية لجورجيا وأن يكفل مصالح سكان أبخازيا ذوي القوميات المتعددة بأكملهم^{٦٠}.

^{٦١} المرجع نفسه، الصفحة ١١.

^{٦٢} المرجع نفسه، الصفحات ١١ إلى ١٣.

^{٦٣} المرجع نفسه، الصفحات ١٦ إلى ٢٠.

^{٥٨} S/PV.3332، الصفحات ٥ إلى ٧.

^{٥٩} المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و٨.

^{٦٠} المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١٠.

المقرر المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٤٥): القرار ٩٠١ (١٩٩٤)

ممثل جورجيا يجيل بها رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ١٩٩٤، أبلغ فيها رئيس دولة جورجيا الأمين العام بتفاقم الحالة المتوترة في أبخازيا ووجه مرة أخرى نداء من أجل قيام الأمم المتحدة على وجه السرعة بوضع قوة حفظ سلم في أبخازيا، ورسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس المجلس من ممثل جورجيا، يجيل بها نص بيان لرئيس دولة جورجيا صدر بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٤، وافق فيه على مواصلة المفاوضات على الفور وأعرب عن استعداده لزيارة مجلس الأمن والاجتماع بالأمين العام أو مبعوثه الخاص، وقيادة الاتحاد الروسي، وممثلي الدول الصديقة. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٠١ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٨٤٩ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، و٨٥٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٥٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٧٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و٨٨١ (١٩٩٣) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و٨٩٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و٨٩٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤،

وإذ يلاحظ الرسالة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة التي يجيل بها بيان رئيس البرلمان، رئيس دولة جمهورية جورجيا،

وإذ يلاحظ أيضاً أن المفاوضات التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ بين الجانبين الجورجيا والأبخازي ستُستأنف في نيويورك في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤،

وإذ يبحث الطرفين على أن يجزأ، في أقرب وقت ممكن، تقدماً ملموساً صوب التوصل إلى تسوية سياسية على أساس المبادئ المبينة في قراراته السابقة لكي ينظر مجلس الأمن بصورة ملائمة في إمكان إنشاء قوة لحفظ السلام في أبخازيا، جمهورية جورجيا،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة مؤقتة إضافية تنتهي في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس بحلول ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤ عن أي تقدم يحرز في المفاوضات وعن الحالة على أرض الواقع، مع إيلاء اهتمام خاص للظروف التي قد تستدعي وجود قوة لحفظ السلام وعن طرائق تلك القوة؛

في ٣ آذار/مارس ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٨٩٦ (١٩٩٤)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في أبخازيا^{٦٤}، أفاد فيه عن التقدم المحرز في المفاوضات، وعن الحالة على الطبيعة. وأبلغ الأمين العام في تقريره المجلس بأن اجتماعاً ثانياً لفريق خبراء لتناول مسألة المركز السياسي لأبخازيا قد عُقد في موسكو في شباط/فبراير. وبحث الفريق تقسيم الاختصاص بين السلطات الجورجية والسلطات الأبخازية، والضمانات الوطنية والدولية، والحقوق المقرر الاعتراف بها بوصفها حقوق أبخازيا، والآليات الممكنة تصورها لوضع الاختصاصات المقررة موضع التنفيذ. ونتيجة للاجتماع بدأ أن وجهات نظر الوفدين أصبحت أكثر تقارباً وإن ظل وجود عدد من الصعوبات دون حل. وبعد ذلك الاجتماع عُقدت جولة ثالثة من المفاوضات في جنيف في شباط/فبراير. ورغم كل جهد بذله مبعوثه الخاص والميسر الروسي للتوصل إلى حل وسط، ثبت استحالة التوصل إلى وثيقة يوقع عليها كلا الطرفين ويعترف فيها جميع المعنيين بسيادة جورجيا ووحدة أراضيها. وأتفق على استئناف الدورة في نيويورك في ٧ آذار/مارس.

وقال الأمين العام إن الحالة على الطبيعة ساءت بتجدد القتال في إقليم غالي، مما أدى إلى مزيد من القتل وتدمير المنازل وتدفقات اللاجئين. وهو يرى أن وزع وجود عسكري دولي يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار المطلوب بشدة. غير أن الشروط التي حددها المجلس لهذا الوزع لم تتحقق بعد. فالجانب الأبخازي، بعدم امتثاله لطلب مجلس الأمن أن يعترف جميع الأطراف بوحدة أراضي جورجيا، يحول دون استجابة الأمم المتحدة لطلب المساعدة الموجه إليها من دولة عضو ويعرقل عودة اللاجئين عودة منظمة. ولذا فهو يحث جميع الأطراف على التوصل إلى الحلول الوسط اللازمة. ويوصي حتى ذلك الحين بتمديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة لفترة قصيرة في إطار ولايتها القائمة.

وفي الجلسة ٣٣٤٥، المعقودة في ٤ آذار/مارس ١٩٩٤، استأنف مجلس الأمن نظره في البند. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (فرنسا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٦٥}. ووجه انتباههم أيضاً إلى وثائق أخرى عديدة^{٦٦}، من بينها رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة من

^{٦٤} S/1994/253.

^{٦٥} S/1994/251.

بيان مؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ صادر عن لجنة الدولة في جمهورية جورجيا المعنية بالتحقيق والكشف عن المواد المتعلقة بسياسة إبادة الأجناس والتطهير العرقي ضد الشعب الجورجي في أبخازيا، وتقدم هذه المواد إلى محكمة دولية (S/1994/225)؛ ورسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جورجيا (S/1994/234).

^{٦٦} رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي جورجيا والاتحاد الروسي يجيلان بها نص رسالة مشتركة (S/1994/125)؛ ورسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جورجيا يجيل بها رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير من رئيس دولة جورجيا (S/1994/149)؛ ورسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جورجيا يجيل بها نص

٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر النشط.

وتحدث ممثل الولايات المتحدة بعد التصويت فقال إنه من دواعي الأسف أن الطرفين لم يحققا تقدماً كافياً صوب التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. وبناءً على ذلك، تهيّب حكومة بلده بالطرفين أن يبديا استعداداً أقوى للعمل على التوصل إلى تسوية من هذا القبيل. وهي تلتزم في الوقت نفسه باستطلاع السبل والوسائل الواعدة داخل المجلس لدعم وتوجيه عمل الطرفين. ومن اللازم، وهي تقوم بذلك، أن يظل اهتمامها متركزاً على المبادئ المبينة في القرار ٨٩٦ (١٩٩٤) التي يجب أن توجه العملية.^{٦٧}

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن حكومة بلده تعلق أهمية كبرى على إحراز تقدم في عملية التفاوض، وبخاصة للتوصل إلى اتفاق بشأن مركز أبخازيا يحترم تماماً سيادة جورجيا ووحدة أراضيها. وهي، في الوقت نفسه، مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن قوات حفظ السلام يجب وزعها بدون تأخير في جميع أنحاء أبخازيا من أجل إضافة زخم لعملية السلم وجعلها دائمة، وجعلها، في التحليل الأخير، لا رجعة فيها.^{٦٨}

وتحدث الرئيس بصفته ممثل فرنسا فوصف القرار المعتمد بأنه قرار في. وقال إن المفاوضات بين الجانبين تدخل الآن مرحلة حاسمة. وتدعو حكومة بلده الطرفين على وجه الاستعجال إلى إحراز نوع التقدم الذي يتيح للمجلس اتخاذ تدابير حفظ السلام اللازمة لتسوية النزاع.^{٦٩}

المداولات التي أجريت في ٩ آذار/مارس ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٤٦)

في الجلسة ٣٣٤٦، المعقودة في ٩ آذار/مارس ١٩٩٤، استأنف مجلس الأمن نظره في البند. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل جورجيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (فرنسا) انتباه أعضاء المجلس إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٤.^{٧٠}

وفي البداية، قدم ممثل جورجيا إحاطة للمجلس عن تاريخ النزاع. فقال إن النزاع في أبخازيا ليس، أولاً، نزاعاً بين إثنيات. ثانياً، لم تشكك جورجيا أبداً، لا قبل بدء النزاع ولا بعد بدئه، في مسألة مركز أبخازيا كدولة. ثالثاً، رغبة جورجيا في السلم أكدتها مجدداً ثلاثة اتفاقات لوقف إطلاق النار واتخاذ التدابير الملائمة التي تلتزم لتنفيذها. ثم عرض الخطوط العامة لخطة جورجيا للتوصل إلى تسوية شاملة في أبخازيا. وتنص الخطة على إجراء انتخابات، تحت إشراف دولي، تُفضي إلى إقامة أجهزة

جديدة للسلطة، والقيام، قبل إجراء الانتخابات، بإنشاء مديرية دولية يشارك فيها الطرفان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الروسي ومجموعة "أصدقاء جورجيا" وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وإقامة إدارة مشتركة مؤقتة لأبخازيا. وعلاوة على ذلك، يجب إقامة هيئة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة، يقوم فيها الاتحاد الروسي بدور الميسر ويشارك فيها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، لكي تضع وتنفذ، بالاشتراك مع المديرية الدولية والحكومة، برنامجاً لإحياء أبخازيا اقتصادياً. وشدد أيضاً على أن السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية سياسية سلمية هو وزع قوات حفظ سلم دولية في منطقة النزاع، مع مراعاة أن أي تأخير في وزع هذه القوات سيكون له تأثير ضار على مصير اللاجئين. وطلب من المجلس أن يأخذ وجهات النظر هذه في الاعتبار عند التوصل إلى قرار.^{٧١}

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن بلده يعلق أهمية كبرى على إحراز تقدم في المفاوضات، وخصوصاً في ما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق بشأن تسوية كاملة النطاق على أساس الاحترام غير المشروط لوحدة أراضي جورجيا واحترام وضمانات مركزها كدولة وتعدد قوميات شعب أبخازيا. وبلده على اقتناع، في الوقت نفسه، بضرورة الوزع السريع لقوات حفظ سلم إلى منطقة النزاع من أجل تشجيع عملية سلام ناجحة، ولا رجعة فيها في نهاية المطاف. فهذا الوزع هو وحده الذي يمكن أن يضمن حقاً وفعالاً الحفاظ على وقف إطلاق النار، والعودة السالمة للاجئين والمشردين إلى أبخازيا، وتنفيذ الطرفين للاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل. ويرى الاتحاد الروسي أن من الأهمية بمكان أن يستجيب مجلس الأمن على نحو إيجابي لطلبات قيادة كلا الطرفين المتكررة بهذا الشأن.^{٧٢}

وأكد ممثل الولايات المتحدة مجدداً تأييده القوي لاستقلال جورجيا وسيادتها ووحدة أراضيها. وقال إن وفد بلده سيكون ميبلاً، في حالة توصل الطرفين إلى تسوية تتضمن وقفاً دائماً لإطلاق النار وعودة اللاجئين، إلى تأييد عملية لحفظ السلام في جورجيا تابعة للأمم المتحدة تكون محددة المعالم بعناية، وذلك إذا استوفيت شروط معينة. وذكر في هذا الصدد أن حكومة جورجيا قد أبدت استعداداً للتفاوض على استقلال ذاتي بعيد المدى لأبخازيا. ويجب أن تكون على استعداد لأن تحدد بالتفصيل كيفية ممارسة هذا الاستقلال الذاتي. ولكن القوات الأبخازية يجب أن تعترف أيضاً، قولاً وفعلاً، بوحدة أراضي جورجيا.^{٧٣}

ورأى ممثل المملكة المتحدة أنه من الجوهر وجود إطار سياسي مضموني وإحراز تقدم واضح صوب التوصل إلى تسوية سياسية قبل أن

^{٦٧} S/PV.3345، الصفحة ٢.

^{٦٨} المرجع نفسه، الصفحة ٢.

^{٦٩} المرجع نفسه، الصفحتان ٢ و٣.

^{٧٠} S/1994/253.

^{٧١} S/PV.3346، الصفحات ٢ إلى ٨.

^{٧٢} المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و٩.

^{٧٣} المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و١٠.

والأشخاص المشردين؛ ودور قوة محتملة لحفظ السلام ومنطقة وزعها. وقال الأمين العام إنه لا يعتقد، على الرغم من أن الشروط اللازمة لوزع قوة لحفظ السلام لا تتوافر حالياً، كما أن المفاوضات معلقة في الوقت الحاضر، أن هذا هو وقت تحلي المجتمع الدولي عن جهوده. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لطرفي النزاع أن يتوقعا من المجتمع الدولي مواصلة عونه إلى ما لا نهاية إذا لم يظهر كلاهما استعداداً لبدء إعادة بناء الثقة وتسوية خلافاتهما. وفي هذا الصدد، أبلغ المجلس أنه تلقى دلائل غير رسمية من كلا الجانبين على أنهما يرغبان في التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، وأنه ينوي أن يطلب إلى مبعوثه الخاص استئناف الاتصالات مع الطرفين وكذلك مع الاتحاد الروسي بصفته الطرف التيسيري. ويوصي، في الوقت نفسه، بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لمدة ثلاثة أشهر أخرى، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

وفي الجلسة ٣٣٥٤، المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل جورجيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.^{٧٦} ووجه انتباههم أيضاً إلى رسالتين^{٧٧}، من بينهما رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{٧٨}، يبلغ فيها ممثل جورجيا المجلس باستعداد حكومة بلده لمواصلة المفاوضات بشأن تسوية سياسية شاملة للنزاع.

وتحدث ممثل عمان بعد التصويت فقال إن الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار تشير إلى النظر في إمكانية إنشاء قوة لحفظ السلام في أبخازيا. ولا يرى وفد بلده أن من المناسب أن ينظر المجلس في هذه المسألة في الوقت الحاضر، بل على النقيض من ذلك، ترى حكومة بلده أن إقحام مجلس الأمن نفسه في أمور تفصيلية من هذا القبيل هو أمر سابق لأوانه، ويعد سابقة خطيرة قد تخلق العديد من التعقيدات في الحالة. وينبغي لمجلس الأمن أن ينأى بنفسه عن التدخل. ومع ذلك، إدراكاً لأن الأطراف المعنية في جورجيا ستقبل وجود قوة تابعة للأمم المتحدة، فإن وفد بلده سيصوت لصالح القرار^{٧٩}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٠٦ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

^{٧٦} S/1994/347.

^{٧٧} رسالتان مؤرختان ٢١ و ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جورجيا (S/1994/317 و S/1994/343).

^{٧٨} S/1994/343.

^{٧٩} S/PV.3354، الصفحات ٣ إلى ٦.

يوافق المجلس على عملية لحفظ السلام. ويجب أيضاً أن يكون هناك وضوح بشأن الولاية التي قد تناط بقوات حفظ السلام المعنية، التي يجب أن تتجنب توطيد الوضع القائم فحسب. وشدد على أن المجتمع الدولي لن يكون لديه، في رأيه، قدر كبير من الصبر إذا وضع طرف في المفاوضات عراقيل في مسارها من أجل كسب الوقت وتوطيد موقفه؛ وعلاوة على ذلك يتعين أن يحترم أي حل للمشكلة وحدة أراضي جورجيا فضلاً عن كفالة مصالح جميع الطوائف المتعددة الإثنيات في أبخازيا^{٧٤}.

وقال الرئيس، متحدثاً بصفته ممثل فرنسا، إن حكومة بلده ترغب في توجيه رسالة واضحة جداً بشأن ثلاثة مسائل مبدئية، هي: أولاً، من المرفوض تماماً التفريط في مبدأ وحدة أراضي جورجيا في إطار التسوية النهائية؛ ثانياً، ينبغي بذل كل جهد لضمان عودة المشردين واللاجئين إلى أبخازيا في ظل أفضل الظروف؛ ثالثاً، يجب أن يكون إنشاء عملية لحفظ السلام مطابقتاً للقواعد العرفية التي تحكم ضلوع الأمم المتحدة في حفظ السلام، وبخاصة تحديد ولاية تلك العملية، وتكوين القوة وقيادتها، وتحويلها^{٧٥}.

وشدد أحد المتكلمين على أن أي عملية سلم ينبغي أن تأخذ في الحسبان سيادة جورجيا ووحدة أراضيها^{٧٦}. ورأى بعضهم أن إنشاء قوة لحفظ السلام في جورجيا هو أمر إيجابي^{٧٧}.

المقرر المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٥٤): القرار ٩٠٦ (١٩٩٤)

في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩٠١ (١٩٩٤)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في أبخازيا^{٧٨}. وأبلغ الأمين العام المجلس في تقريره بأن الجولة الثالثة من المفاوضات قد عُقدت في نيويورك في آذار/مارس برئاسة مبعوثه الخاص. وأجرى هو أيضاً تبادلاً مفصلاً للآراء مع رئيس دولة جورجيا بشأن حالة المفاوضات وبشأن إمكانيات اتخاذ تدابير من جانب الأمم المتحدة. ومع أن جزءاً كبيراً من مشروع الإعلان السياسي وكل مشروع الاتفاق المتعلق باللاجئين كانا، تقريباً، مقبولين من الجانبين، تبقى ثلاث قضايا رئيسية ما زال الاختلاف بينهما بشأنها كبيراً، هي: الاعتراف بوحدة أراضي جورجيا؛ وإعادة توطين اللاجئين

^{٧٤} المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

^{٧٥} المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

^{٧٦} المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢ (البرازيل)؛ والصفحة ١٢ (الصين)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (إسبانيا)؛ والصفحة ١٣ (الأرجنتين).

^{٧٧} المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢ (البرازيل)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣

(إسبانيا).

^{٧٨} Add.1 و S/1994/312.

٦ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة مؤقتة إضافية تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

٧ - يحث الطرفين على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة أمن أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وحرية انتقالهم في جميع أنحاء إقليم جمهورية جورجيا؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس عن أيّ تقدم في المفاوضات بمجرد حدوثه، وعلى أيّ الحالات في موعد لا يتجاوز ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وعن الحالة على أرض الواقع، مع إيلاء اهتمام خاص للظروف التي قد تبرر إنشاء قوة لحفظ السلام وعن طرائق تلك القوة؛

٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر النشط.

وتحدث ممثل الاتحاد الروسي قبل التصويت فقال إن وفد بلده يولي أهمية للنداء الوارد في القرار الذي اعتمده المجلس للتو، والذي يطلب إلى الجانبين استئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن وتحقيق تقدم مضموني صوب التوصل إلى تسوية سياسية تقوم على المبادئ التي نصت عليها اتفاقات المجلس السابقة، وفي مقدمتها احترام سيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية. ويعتقد وفد بلده أنه في إطار الولاية القائمة، سيكون بالإمكان زيادة تعبئة أنشطة البعثة، ولن تغيب عن بال الأمين العام الإمكانيات المتاحة له من أجل توسيع نطاقها. ومما له أهمية خاصة أيضاً تأكيد مجلس الأمن عزمه على النظر في إمكانية إنشاء قوة لحفظ السلام في أبخازيا، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية. ومن المهم أن تواصل الأمانة العامة العمل التحضيري لعملية الأمم المتحدة هذه، وذلك كي يمكن وزعها فوراً حالما يتخذ مجلس الأمن قراراً بذلك^{٨٣}.

وأشار ممثل الجمهورية التشيكية إلى الجولة الثالثة من المفاوضات وإلى اختلاف الطرفين بشأن دور حفظة السلم ومنطقة وزعهم، معرباً عن رفضه للفكرة التي يؤيدها القادة الأبجاز وهي أن تشمل عملية لحفظ السلام الخط الذي يفصل اليوم بين المنطقة التي يسيطرون عليها وبقية أنحاء جورجيا. وقال إن حكومة جورجيا، من الناحية الأخرى، ترغب في أن تشرف عملية حفظ السلام على العودة الآمنة للجانبين وسلامتهم، على الرغم من المعارضة الأبجازية لو اقتضى الأمر. ومن شأن ذلك أن يتطلب ضمناً قيام عملية بموجب الفصل السابع من الميثاق. وأكد على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، قائلاً إن التعيين المبكر لضباط اتصال بين المنظمتين فوراً، كما أوصت بذلك مؤخراً لجنة كبار المسؤولين التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ينبغي أن يكون الدليل العملي التالي على هذا التعاون^{٨٤}.

^{٨٣} المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ٨.

^{٨٤} المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١٢.

إذ يؤكد من جديد قراراته ٨٤٩ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، و٨٥٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٥٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٧٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و٨٨١ (١٩٩٣) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و٨٩٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و٨٩٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، و٩٠١ (١٩٩٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جمهورية جورجيا، المؤرخين ٣ آذار/مارس و١٨ آذار/مارس ١٩٩٤،

وإذ يأسف لعدم التوصل حتى الآن، في المفاوضات الجارية بين الجانبين الجورجي والأبجازي، إلى اتفاق بشأن تسوية سياسية وبشأن عودة اللاجئين والمشردين،

وإذ يرحب بالرسالة المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ والواردة من الممثل الدائم لجمهورية جورجيا التي تفيد باستعداد حكومة جورجيا لمواصلة المفاوضات بشأن تحقيق تسوية سياسية شاملة،

وإذ يؤكد مرة أخرى الحالة الخطيرة الناشئة في جمهورية جورجيا عن وجود أعداد كبيرة من المشردين من أبخازيا، جمهورية جورجيا،

وإذ يعرب عن استيائه بصفة خاصة من أعمال العنف التي وقعت في أوائل شباط/فبراير ١٩٩٤،

١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخين ٣ و١٨ آذار/مارس ١٩٩٤؛

٢ - يطلب مرة أخرى إلى جميع الأطراف المعنية احترام سيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية؛

٣ - يؤكد حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم في ظروف آمنة في جميع أنحاء أبخازيا، جمهورية جورجيا، ويحث الطرفين على التوصل إلى اتفاق على وجه السرعة بغية تيسير أعمال هذا الحق على نحو فعال؛

٤ - يحث الطرفين على استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن وإحراز تقدم ملموس نحو التوصل إلى تسوية سياسية، بما في ذلك المركز السياسي لأبخازيا، بما يكفل الاحترام التام لسيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية، استناداً إلى المبادئ الواردة في قرارات مجلس الأمن السابقة، حتى يتسنى للمجلس النظر على النحو الكافي في إمكانية إنشاء قوة لحفظ السلام في أبخازيا، جمهورية جورجيا؛

٥ - يشجع الدول المانحة على تقديم المساعدة إلى جمهورية جورجيا لتمكينها من التغلب على آثار النزاع، وعلى تقديم مساهمات استجابة للنداء الإنساني الذي وجهته الأمم المتحدة لتقديم المعونة الإنسانية؛

ثم أعلن الرئيس أنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات أجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{٨٧}:

يرحب مجلس الأمن باحتتام الجولة الثالثة للمفاوضات بين الجانبين الجورجي والأبخازي بشأن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع تحت رعاية الأمم المتحدة وبمساعدة من الاتحاد الروسي كطرف تيسيري، التي حضرها أيضاً ممثلو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويرى المجلس أن توقيع الإعلان المتعلق بتدابير إجراء تسوية سياسية للنزاع بين جورجيا وأبخازيا والاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الاختيارية للاجئين والمشردين، في موسكو في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، يمثل حدثاً مشجعاً، يرسى الأساس لإحراز مزيد من التقدم نحو تسوية النزاع.

ويطلب المجلس إلى كلا الطرفين المراعاة الدقيقة لوقف إطلاق النار وللاتزامات الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقين والإفادة من مناخ التعاون البناء، الذي نشأ أثناء المفاوضات، في إيجاد حل للمسائل الرئيسية الأخرى المتعلقة بالتسوية.

وفي هذا السياق، يؤيد المجلس زيادة جديدة في قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى الحد المنصوص عليه في القرار ٨٩٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، إذا ما رأى الأمين العام أن الظروف على أرض الواقع تسمح بذلك.

ويؤكد المجلس من جديد تأييده لعودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في ظروف آمنة، وفقاً للقانون الدولي، وعلى النحو المبين في أحكام الاتفاق الرباعي، ويدعو الطرفين إلى الالتزام بالتعهدات التي قطعها على نفسيهما في هذا الصدد.

ويؤكد المجلس أهمية إحراز تقدم كبير نحو تحقيق تسوية سلمية في جولات المفاوضات القادمة حتى يتسنى له أن ينظر، بالشكل المناسب، في إمكان إقامة قوة لحفظ السلام في أبخازيا، جمهورية جورجيا.

ويعرب المجلس، في هذا الصدد، عن أمله في أن تتمخض عن نتائج مثمرة أعمال اللجنة الرباعية المعنية باللاجئين والمشردين، التي تبدأ عملها في سوتشي، بالاتحاد الروسي، في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، والمفاوضات بين الأطراف الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لإمكان إنشاء قوة لحفظ السلام واستمرار المشاورات بشأن المركز السياسي لأبخازيا، المقرر عقدها في ١٢ و ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، على التوالي.

ويرحب المجلس بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى جورجيا بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في أبخازيا، وفقاً للمبادئ الواردة في قراراته ذات الصلة، ويتطلع إلى أن يقدم الأمين

وتحدث الرئيس، بصفته ممثل فرنسا، فذكر أن القرار الذي صوتت وفد بلده لصالحه للتو ليس القرار الذي كانت حكومة فرنسا تود أن ترى مجلس الأمن يتخذه اليوم. وقال إنه كان من الأفضل كثيراً اعتماد أحكام تمكّن الأمم المتحدة من تقديم إسهامها في تنفيذ تسوية شاملة بموافقة الطرفين. ولذا فهو يناشد الطرفين استئناف المفاوضات بدون إبطاء، والاستفادة إلى أقصى حد من المقترحات التي طرحها المبعوث الخاص للأمين العام. وما أن يتم إبرام اتفاق سياسي شامل وكفالة الظروف اللازمة لتدخل الأمم المتحدة بما يتفق ومبادئ المنظمة، ستكون حكومة بلده على استعداد للنظر إيجابياً في إنشاء عملية لحفظ السلام والعمل في إطار المجلس بحيث يتم اتخاذ قرار تحقيقاً لهذه الغاية دونما إبطاء. وفي هذا الصدد، تعتبر سلطات بلده أن هناك نقطتين أساسيتين، هما، أولاً، أن مشاركة الأمم المتحدة تتطلب احترام بعض القواعد، وبصفة خاصة، حياد القوات في الميدان والرقابة الفعالة من جانب مجلس الأمن على اضطلاع هذه القوات بولايتها؛ وثانياً، ما من شك في أن وضع قوة فض اشتباك جديدة لن يؤدي إلا إلى تجميد الحالة العسكرية والمواقف السياسية^{٨٥}.

المقرر المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (الجلسة

٣٣٦٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٣٦٢، المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، استأنف مجلس الأمن نظره في البند. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (نيوزيلندا) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جورجيا^{٨٦}، يحيل بها نص الإعلان المتعلق بتدابير إجراء تسوية سياسية للنزاع بين جورجيا وأبخازيا ونص الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الاختيارية للاجئين والمشردين، الموقعين في موسكو في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ويلتزم الطرفان بموجب الإعلان بوقف إطلاق النار بصفة رسمية وكاملة ويؤكدان من جديد أيضاً التزامهما بعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وكذلك طلبهما التبرير بوزع عملية لحفظ السلام تشارك فيها وحدة عسكرية روسية. واتفقا على مواصلة الجهود الحثيثة من أجل تحقيق تسوية سياسية وشاملة وعلى إنشاء لجنة دائمة مناسبة لهذا الغرض يشارك فيها ممثلون لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الروسي وخبراء دوليون. واتفق الطرفان أيضاً ووقعوا على اتفاق رباعي بشأن عودة اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم. وينص الاتفاق على عودة هؤلاء الأشخاص وفقاً للممارسة الدولية القائمة، ومن بينها الممارسة التي تسيّر عليها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

^{٨٥} المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

^{٨٦} S/1994/397

وأشار الأمين العام، في إضافة لتقريره مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه^{٩١} إلى رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤^{٩٢} موجهة من ممثل جورجيا يحيل بها نسخة من اتفاق بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات وقّع عليه في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ طرفا النزاع. وفي ذلك الاتفاق، وافق الطرفان على وزع قوة لحفظ السلام من رابطة الدول المستقلة لرصد الامتثال للاتفاق. وناشد الطرفان أيضاً مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن "بمدد ولاية مراقبي الأمم المتحدة لضمان مشاركتهم في العمليات" المتوخاة بموجب الاتفاق. وأبلغ الأمين العام المجلس أيضاً بسلسلة من المناقشات أجريت مع الاتحاد الروسي لتوضيح دور مراقبي الأمم المتحدة وعلاقتهم مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة التي تم التطرق إليها في الاتفاق. وقال إنه ينوي أن يجري مزيداً من الدراسة، مع الطرفين والاتحاد الروسي، بشأن توسيع ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وحجمها، وذلك بهدف أن تضطلع البعثة بمهام معينة بشكل مستقل ولكن بالتنسيق وثيق مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وستكون ولاية البعثة هي رصد تنفيذ الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات، ومراقبة عملية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة؛ والتحقيق في انتهاكات الاتفاق والسعي إلى حل هذه الحوادث مع الأطراف المعنية؛ وإقامة صلات وثيقة مع كلا طرفي النزاع وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وأي وحدات عسكرية أخرى تابعة للاتحاد الروسي، والمساهمة، بوجودها في المنطقة، في تهيئة الأحوال التي تكفل عودة اللاجئين والمشردين بشكل مأمون ومنظم؛ وتقديم تقارير إلى الأمين العام عن تنفيذ ولايتها^{٩٣}. ورهنأ بآراء المجلس، فإنه يعترزم، كخطوة أولى، زيادة عدد المراقبين العسكريين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا إلى ٥٥ مراقباً على النحو الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٨٩٢ (١٩٩٣).

وفي رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أبلغ رئيس مجلس الأمن (عمان) الأمين العام بما يلي^{٩٤}:

نظر أعضاء مجلس الأمن في تقريركم بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا. ولاحظوا أن مناقشات أجريت في نيويورك بين الأمانة العامة ووفد من الاتحاد الروسي بشأن الدور الذي يمكن أن يقوم به مراقبو الأمم المتحدة العسكريون وعلاقتهم بقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، المتوخاة في اتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الذي وقّع عليه الطرفان في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤.

العام تقريراً في وقت مبكر على النحو المنصوص عليه في القرار ٩٠٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤.

المقرر المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤: رسالة من الرئيس إلى الأمين العام

في ٣ أيار/مايو ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩٠٦ (١٩٩٤)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في أبخازيا، جورجيا^{٨٨}، أفاد فيه عن المفاوضات التي أجريت بشأن إعادة اللاجئين والمشردين إلى وطنهم، وإمكانية إنشاء قوة لحفظ السلام، وتحقيق تسوية سياسية للنزاع بين جورجيا وأبخازيا^{٨٩} والاتفاق المتعلق باللاجئين في ٤ نيسان/أبريل^{٩٠}. وقال إن هذه المجالات الثلاثة ينبغي النظر فيها ككل. ومن الواضح أن النجاح في الميدان السياسي لا يمكن أن يتحقق إلا في نهاية العملية، وهو مرتبط ببدء عودة اللاجئين فضلاً عن وزع حفظة السلم الدوليين. وهذا هو السبب في أن مسألة البت فيما إذا كان قد تحقق "تقدم مضموني" على نحو ما سعى إليه المجلس هي مسألة تفسير. وفي ضوء حدة النزاع، وارتفاع درجة الوسواس والتشكك القائمة بين طرفي النزاع، فمن رأي الأمين العام أن التقدم يتحقق بأسرع صورة معقولة عملياً. وبينما يمضي قدماً التخطيط من أجل عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم، أصبح من الواضح أن عودة اللاجئين والمشردين على نطاق واسع لن تتم إلا بعد أن يتم وزع وجود عسكري دولي في المناطق الأبخازية التي سيعود إليها اللاجئين والمشردون. وقد راود الأمين العام الأمل في أن يكون بمقدوره توصية المجلس بأن يقرر الآن إنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام وأن يأذن بوزعها بأقصى سرعة ممكنة. إلا أنه يشعر بالأسف لأن التحفظات التي يثيرها الجانب الأبخازي، فضلاً عن عدم قبول كلا الجانبين لمقترحات الأمم المتحدة بشأن ولاية ووزع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، تجعل من المستحيل بالنسبة له أن يقدم توصية من هذا القبيل. وأشار في هذا السياق إلى أن الاتحاد الروسي أبدى استعداداً لإيفاد وحدة متقدمة من قوة تابعة للأمم المتحدة إذا قرر المجلس إنشاء قوة من هذا القبيل. وقال إنه يقترح، في ظل هذه الظروف، أن يقرر المجلس إما إنشاء قوة كهذه ولكن لا يقوم بوزعها في الوقت الحاضر؛ أو أن يأذن بوزع قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة من قبل الاتحاد الروسي وغيره من أعضاء رابطة الدول المستقلة، أو إرجاء اتخاذ قرار ريثما تبذل جهود أخرى لإقناع الطرفين بالموافقة على ولاية قوة للأمم المتحدة ووزعها.

^{٩١} S/1994/529/Add.1.

^{٩٢} S/1994/583.

^{٩٣} المرجع نفسه، الفقرة ٧.

^{٩٤} S/1994/714.

^{٨٨} S/1994/529.

^{٨٩} S/1994/397، المرفق الأول.

^{٩٠} المرجع نفسه، المرفق الثاني.

إلى جانب شروط وضمانات التعاون التي ستكون هناك حاجة إليها من أجل اضطلاع البعثة بولايتها. وأبلغ المجلس أيضاً بمبعوثه الخاص جولة أخرى من المفاوضات في موسكو في أيار/مايو ووقع فيها كلا طرفي النزاع اقتراحاً يدعو إلى تشكيل لجنة تنسيقية من أجل مناقشة المسائل العملية التي هي موضع اهتمام متبادل. وذكر الأمين العام أن لجنة التنسيق عقدت أول اجتماع لها في سوتشي، بالاتحاد الروسي، في ١ حزيران/يونيه برئاسة الاتحاد الروسي وأن الجولة التالية من المفاوضات السياسية من المقرر أن تعقد في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وفي ظل هذه الظروف، يوصي الأمين العام بأن يمدد المجلس الولاية الحالية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة بقوامها المأذون به في الوقت الراهن حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤.

وفي الجلسة ٣٣٩٨، المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٩٦}. ووجه انتباههم أيضاً إلى رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الاتحاد الروسي^{٩٧}، يحيل بها رسالة تحمل التاريخ نفسه موجهة من وزير خارجية الاتحاد الروسي يبلغه فيها بقرار رابطة الدول المستقلة، إذ تتصرف على أساس أحكام الفصل الثامن من الميثاق، بإفاد قوة جماعية لحفظ السلام إلى منطقة النزاع لمدة ستة أشهر، مع القيام فوراً بوزع وحدة عسكرية متقدمة من القوات الروسية المرابطة الآن في أبخازيا. وسيجري إبقاء مجلس الأمن على علم تام، أولاً بأول، بحجم هذه القوات وأنشطتها، وفقاً للمادة ٥٤ من الميثاق. وذكرت الرسالة أن رابطة الدول المستقلة حريصة على ألاّ تحل محل الأمم المتحدة، وإنما على المساعدة في تهيئة أفضل الظروف لبذل جهود الأمم المتحدة. ولذلك، فإنه من الضروري، بادئ ذي بدء، إقامة تعاون وثيق بين قوة حفظ السلام وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. والأمل معقود في هذا الصدد على أن يقرر مجلس الأمن زيادة عدد موظفي البعثة وكذلك توسيع نطاق ولايتها وتحسينها. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٣٤ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٨٤٩ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، و٨٥٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٥٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٧٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و٨٨١ (١٩٩٣) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و٨٩٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

ويعتبر أعضاء المجلس هذه المناقشات خطوة إيجابية. كما يحيط أعضاء المجلس علماً باعتمادكم القيام، كخطوة أولى وبالتشاور مع الطرفين، بزيادة عدد المراقبين العسكريين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا إلى خمسة وخمسين مراقباً كحدّ أقصى على النحو الذي أذن به في المجلس في قراره ٨٩٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ويحيط أعضاء المجلس علماً بأفكاركم المتعلقة بالولاية المحتملة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا إذا تم توسيعها، وهي الأفكار المعروضة في الفقرة ٧ من تقريركم، كما يحيطون علماً بتقديركم المؤقت لقوام البعثة الذي قد يلزم لأداء هذه المهمة.

وإذ يحيط أعضاء المجلس مرة أخرى علماً بالنتائج التي خلص إليها الاجتماع الوزاري لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في روما في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، فإنهم يرحبون أيضاً باستمرار التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن هذه المسألة.

ويرجو أعضاء المجلس مع الامتنان أن تواصل الأمانة العامة مناقشاتهما مع الطرفين، ومع الاتحاد الروسي وممثلي قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، بغية التوصل إلى فهم واضح بشأن نقاط معينة ذات صلة ببيت المجلس في مسألة إجراء زيادة أخرى في قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وتغيير ولايتها، بما في ذلك الترتيبات التي قد تتخذ في الميدان في مجال التنسيق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة؛ والفترة التي ستحدد لولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة؛ وتقديم الطرفين المعنيين ضمانات بشأن توفير حرية التنقل الكاملة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لأداء ولايتها، سواء داخل منطقة عمليات قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أو في الأجزاء الأخرى ذات الصلة من إقليم جورجيا؛ والإطار الزمني المرتقب لعودة اللاجئين والمشردين.

وعلى هذا الأساس، وفي إثر المشاورات العاجلة اللاحقة التي تقترحون إجرائها مع الطرفين والاتحاد الروسي، فإن أعضاء المجلس على استعداد للنظر في توصياتكم التفصيلية بشأن توسيع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وفقاً للأفكار المعروضة في الفقرة ٧ من تقريركم.

المقرر المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

(الجلسة ٣٣٩٨): القرار ٩٣٤ (١٩٩٤)

في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩٠٦ (١٩٩٤)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في أبخازيا، جورجيا^{٩٥}، أبلغ فيه المجلس بمواصلته المشاورات العاجلة مع الطرفين ومع الاتحاد الروسي بشأن ولاية ووزع البعثة الموسعة لمراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في المستقبل،

^{٩٦} S/1994/781.

^{٩٧} S/1994/732.

^{٩٥} S/1994/725.

اللاجئين والأشخاص المشردين، أن توكل بسرعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ولاية جديدة، للتحقق من جميع أوجه تنفيذ الاتفاق المبرم في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤. ولن يكون المجلس قادراً على اعتماد قرار بهذا الشأن إلى أن تنتهي بعثة مراقبي الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة من وضع الترتيبات الضرورية المتعلقة بتنسيق أنشطتهما، وإلى أن تقدم الأطراف تأكيدات بضمان حرية الحركة على أكمل وجه^{٩٨}.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفد بلده يعلق أهمية كبرى على تركيز القرار على التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منطقة النزاع. وشدد على أن جورجيا والاتحاد الروسي وغيرهما من الدول التابعة لرابطة الدول المستقلة أُجبرت على وزع قوة لحفظ السلام في منطقة النزاع في أبخازيا نظراً للخطورة التي اتسمت بها الحالة، وعدم وجود استجابة إيجابية للطلبات العديدة التي قُدمت من أجل إرسال قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إلى منطقة النزاع على نحو عاجل. وعلى مجلس الأمن ألا يؤجل اتخاذ قرار "جوهري" بشأن هذا البند. وأعرب عن عدم الرضا عن مستوى تأييد وتفهم أعضاء المجلس لعملية حفظ السلام في أبخازيا، قائلاً إنه ينبغي ألا يكون هناك مجال للكيل بمكيالين فيما يتصل بعمليات حفظ السلام. ويتوقع وفد بلده من المجلس أن يؤيد الجهود المبذولة لحفظ السلام في منطقة النزاع - الجيورجية - الأبخازية بنفس القدر الذي يؤيد به الجهود المبذولة بشأن النزاعات في مناطق أخرى من العالم^{٩٩}.

ورأى ممثل الجمهورية التشيكية أن القرار ٩٣٤ (١٩٩٤) قرار في بحت، وأنه نظراً لذلك كان ينبغي أن يتضمن أحكاماً تتصل بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وإشارات إلى الجوانب التقنية لتلك البعثة. وقال إن العنصر الجديد في القرار يتناقض مع المفهوم العام السائد في المجلس وهو أن المجلس لن ينظر في عملية حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في أبخازيا ويحكم عليها إلا بعد أن يتلقى ويناقش تقريراً مضمونياً من الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ذلك التقرير الذي ينبغي أن يعالج المسألة الهامة المتصلة بالتنسيق والتعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. ولا يتشاطر وفد بلده رأي البعض الذي مفاده أن المجلس بإمكانه أن يؤيد ويبارك عملية حفظ سلم بصورة تلقائية تقريباً دون إيلاء الاعتبار الكافي ودون أن تتاح له كل الحقائق. ويعتبر أيضاً أن من الصعب الموافقة على فكرة إجراء المقارنة بين مختلف بعثات حفظ السلام أو إقامة ربط تلقائي بينها. فكل عملية أو بعثة لحفظ السلام فريدة من نوعها ولها سماتها الخاصة بها. ولن يستطيع

٨٩٦ و (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، و ٩٠١ و (١٩٩٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤، و ٩٠٦ و (١٩٩٤) والمؤرخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤،
وإذ يشير إلى الرسالة المؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية الاتحاد الروسي،

وإذ يلاحظ أن المحادثات بين الطرفين بشأن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة سوف تستأنف عما قريب، وإذ يحث الطرفين على إحراز تقدم هام تجاه تسوية سياسية متمشية مع المبادئ المحددة في قراراته السابقة،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛
٢ - يلاحظ مع الارتياح بدء المساعدة المقدمة في منطقة النزاع من قبل رابطة الدول المستقلة، استجابة لطلب الطرفين، على أساس الاتفاق المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات، في تنسيق مستمر مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وعلى أساس اتخاذ ترتيبات تنسيقية أخرى مع البعثة يتفق عليها قبل قيام المجلس بالنظر في توصيات الأمين العام بشأن توسيع نطاق البعثة؛

٣ - يقرر تمديد الولاية الحالية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤ بقوامها المأذون به حالياً، على أن يتم خلال هذه الفترة تناول مسألة زيادة توسيع نطاق البعثة على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في ضوء الرسالة المؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ والموجهة من رئيس مجلس الأمن، تقريراً إلى المجلس عن نتائج المناقشات التي دارت بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا والطرفين وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات التي سيتم العمل بها في الساحة بغرض التنسيق بين البعثة الموسعة وبين قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة؛

٥ - يعيد تأكيد استعداده للنظر في توصيات تفصيلية بشأن توسيع نطاق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بما يتمشى مع الأفكار الواردة في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام؛

٦ - يقرر أن يقيي المسألة قيد نظره النشط.

وتحدث ممثل فرنسا بعد التصويت فقال إنه من الضروري، بالإضافة إلى وزع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، التي طالبت بها الأطراف للحفاظ على وقف إطلاق النار ومن أجل تسهيل عودة

^{٩٨} S/PV.3398، الصفحة ٢.

^{٩٩} المرجع نفسه، الصفحتان ٢ و ٣.

مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

وفي الجلسة ٣٤٠٧، المعقودة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال دعا المجلس ممثل ألمانيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (باكستان) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة^{١٠٢}.

وتحدثت ممثلة الولايات المتحدة قبل التصويت فقالت إن أعضاء المجلس أقاموا، للمرة الأولى، علاقة بين بعثة مراقبين تابعة للأمم المتحدة وقوة لحفظ السلام داخل دولة ذات سيادة من دول الاتحاد السوفياتي السابق. ويوفر مشروع القرار إطاراً مفصلاً لعملية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ويحدد توقعات المجلس بالنسبة لعلاقة البعثة بقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. بيد أنه ليس شيكاً على بياض. فولاية البعثة مدتها ستة أشهر، وتجهيزها يخضع لمراجعة المجلس. وقالت أيضاً إن مشروع القرار يتيح المجال لإمكانية إشراك الأمم المتحدة على نحو أكبر في العملية في جورجيا، إذا اقتضت الظروف ذلك^{١٠٤}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمدت بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء^{١٠٥}، بوصفه القرار ٩٣٧ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٨٤٩ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، و٨٥٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٥٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٧٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و٨٨١ (١٩٩٣) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و٨٩٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و٨٩٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، و٩٠٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤، و٩٣٤ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤،

وإذ يشير إلى الرسالة المؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية، وبحق جميع اللاجئين والمشردين الذين تضرروا من النزاع في العودة إلى ديارهم، في ظل ظروف آمنة، وفقاً للقانون الدولي وبالصيغة المنصوص

أعضاء المجلس التوصل إلى رأي قاطع ومسؤول بشأن شكل وجوهر رد فعل المجلس ما لم يدرس وينظر بعناية في كل الجوانب التقنية والسياسية على حد سواء. واختتم كلمته مكرراً الإعراب عن تفضيل وفد بلده بقوة لإقامة عملية تقليدية تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في أبخازيا، وعن قلقه إزاء حقيقة أن جوانب عديدة من عملية حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، بما في ذلك التنسيق والتفاعل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، لا تزال غامضة^{١٠٦}.

المقرر المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤

(الجلسة ٣٤٠٧): القرار ٩٣٧ (١٩٩٤)

في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، وعملاً بالرسالة المؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ الموجهة من رئيس المجلس وبالقرار ٩٣٤ (١٩٩٤)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في أبخازيا، جورجيا^{١٠٧}، أفاد فيه بأن الحالة على أرض الواقع هادئة نسبياً. وقد تحسنت مع وصول قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة إلى المنطقة. غير أن الحالة في وادي كودوري لا تزال متوترة. وتفيد تقارير غير مؤكدة واردة من المنطقة بأن الجانبين الجورجي والأبخازي قد أكملوا انسحاب قواتهما ومعدّتهما الحربية الثقيلة من على جانبي المنطقة الأمنية وذلك تحت إشراف قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ووفقاً لاتفاق ١٤ أيار/مايو. وبينما يستمر نوع من عودة اللاجئين والمشردين التلقائية ترضي قديماً الاستعدادات للبدء في برنامج العودة الاختيارية للاجئين والمشردين تحت قيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حسبما اتفق عليه الطرفان. وفيما يتعلق بالجوانب السياسية، أوضح الأمين العام أنه سيحيط مجلس الأمن علماً في الوقت المناسب بنتيجة جولة من المفاوضات ستعقد في سوتشي، بالاتحاد الروسي، في تموز/يوليه. وفيما يتعلق بالمشاورات الجارية مع كلا الطرفين، والاتحاد الروسي، وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، من أجل التوصل إلى تفاهات واضحة بشأن نقاط محددة ذات صلة بقرار المجلس تعديل ولاية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وزيادة قوامها، ذكر الأمين العام أنه أصبح الآن في وضع يتيح له أن يقترح على المجلس المهام التي ستقوم بتنفيذها بعثة مراقبي الأمم المتحدة الموسعة في جورجيا التي تضم ١٣٦ فرداً من العسكريين^{١٠٨}.

وإذا وافق المجلس على ولاية البعثة وعلى مفهومها فإنه سيوصي بأن يؤذن لها أيضاً بفترة مدتها ٦ أشهر. وقال إنه ينوي أن يعث برسالة إلى رئيس مجلس رابطة الدول المستقلة يحدد فيها أدوار ومسؤوليات كل من بعثة

^{١٠٢} S/1994/857.

^{١٠٤} S/PV.3407، الصفحتان ٣ و٤.

^{١٠٥} لم تكن رواندا ممثلة في الجلسة؛ وانظر أيضاً الفصل الرابع، الجزء الثالث.

^{١٠٦} المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و٤.

^{١٠٧} S/1994/818؛ وانظر أيضاً S/1994/818/Add.1.

^{١٠٨} انظر S/1994/818، الفقرة ٥.

لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في روما في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بما فيها تلك المتعلقة بأنشطة حفظ السلام في منطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا،

وإذ يلاحظ التأكيدات المقدمة من الطرفين ومن ممثلي قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة فيما يتعلق بتوفير حرية التنقل الكاملة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في أداء ولايتها، سواء داخل منطقة عمليات قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أو في الأجزاء الأخرى ذات الصلة من إقليم جمهورية جورجيا،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤؛

٢ - يطلب إلى الطرفين مضاعفة جهودهما من أجل تحقيق تسوية سياسية شاملة في وقت مبكر تحت رعاية الأمم المتحدة وبمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري، وبمشاركة ممثلي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ويرحب برغبة الطرفين في أن تواصل الأمم المتحدة مشاركتها النشطة سعياً للتوصل إلى تسوية سياسية؛

٣ - يشيد بالجهود التي يبذلها أعضاء رابطة الدول المستقلة التي تستهدف الإبقاء على وقف إطلاق النار في أبخازيا، جمهورية جورجيا، وتشجيع عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم وفقاً لاتفاق وقف إطلاق النار وفصل القوات، بالتعاون التام مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووفقاً لأحكام الاتفاق الرباعي بشأن العودة الاختيارية للاجئين والمشردين؛

٤ - يرحب بالمساهمة المقدمة من الاتحاد الروسي، وبالذلائل التي تشير إلى تقديم مساهمات إضافية من أعضاء آخرين في رابطة الدول المستقلة، وذلك في قوة لحفظ السلام، استجابة لطلب الطرفين، عملاً باتفاق وقف إطلاق النار وفصل القوات، وبالتنسيق مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على أساس الترتيبات المبينة في تقرير الأمين العام، ووفقاً للمبادئ والممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة؛

٥ - يقرر أن يأذن للأمين العام بزيادة قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، حسب الاقتضاء، إلى ما يصل إلى مائة وستة وثلاثين مراقباً عسكرياً مع موظفي الدعم المدنيين المناسبين؛

٦ - يقرر أيضاً أن تكون ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة الموسعة في جورجيا، بناءً على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، كما يلي:

(أ) رصد تنفيذ الطرفين للاتفاق بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات والتحقق من ذلك؛

(ب) مراقبة عملية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في إطار تنفيذ الاتفاق؛

عليها في الاتفاق الرباعي بشأن العودة الاختيارية للاجئين والمشردين، الموقع في موسكو في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤،

وإذ يرحب باتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الموقع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤،

وإذ يسلم بأهمية الامتثال المستمر والتام للإعلان المتعلق بتدابير إجراء تسوية سياسية للنزاع بين جورجيا وأبخازيا والاتفاق الرباعي،

وإذ يشدد على الأهمية الحاسمة لإحراز تقدم في المفاوضات الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري وبمشاركة ممثلي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع، بما في ذلك ما يتعلق بالمركز السياسي لأبخازيا، والاحترام التام لسيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية، على أساس المبادئ الواردة في قراراته السابقة،

وإذ يشدد أيضاً على أن إحراز هذا التقدم سيتيح للمجلس أن يعيد النظر في إمكان إنشاء قوة لحفظ السلام في أبخازيا، جمهورية جورجيا، حسب ما هو مقترح في الرسالة المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية جورجيا والاتحاد الروسي، واذ يشدد كذلك على ضرورة منع أي استئناف للأعمال القتالية في المنطقة،

وإذ يساوره عميق القلق إزاء الحالة الإنسانية والمخاطر التي يمكن أن تنشأ داخل المنطقة إذا لم تستطع الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين العودة إلى ديارها في ظل ظروف آمنة،

وإذ يحيط علماً بخطاب رئيس دولة جمهورية جورجيا يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤، وخطاب رئيس مجلس السوفيات الأعلى لأبخازيا يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤، الموجهين إلى مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة، واذ يسلم بأن وزع قوة لحفظ السلام تابعة لرابطة الدول المستقلة في المنطقة يستند إلى طلب وموافقة طرفي النزاع،

وإذ يلاحظ البيانات الواردة في الرسالة المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ والموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية الاتحاد الروسي بشأن ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ومدتها،

وإذ يلاحظ مع الارتياح استعداد الاتحاد الروسي لمواصلة إبقاء أعضاء المجلس على علم بأنشطة قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة،

وإذ يرحب بالتعاون والتنسيق الأوثق المتوخين بين الأمين العام والرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، لا سيما فيما يتعلق بجهودهما في سبيل تحقيق تسوية سياسية شاملة في جمهورية جورجيا،

وإذ يشدد على أهمية ما يتصل بالأمر من أحكام وثيقتي مؤتمر قمة هلسنكي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعام ١٩٩٢، والاجتماع الوزاري

٩ - يؤكد من جديد دعمه لعودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في ظل ظروف آمنة، وفقاً للقانون الدولي وعلى النحو المبين في الاتفاق الرباعي بشأن العودة الاختيارية للاجئين والمشردين، ويطلب إلى الطرفين احترام الالتزامات التي تعهدا بها في هذا الصدد وزيادة سرعة هذه العملية إلى أقصى حدٍّ ممكن، ويطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة الكاملة في تنفيذ الاتفاق الرباعي؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام إنشاء صندوق طوعي للتبرعات دعماً لتنفيذ الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات و/أو الجوانب الإنسانية، بما فيها إزالة الألغام، على النحو الذي يحدده المانحون، مما سيسر بصفة خاصة تنفيذ ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ويشجع الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق؛

١١ - يقرر على هذا الأساس أن يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛

١٢ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً، في غضون ثلاثة أشهر من اتخاذ هذا القرار، بشأن الحالة في أبخازيا، جمهورية جورجيا، وعن تنفيذ جميع جوانب الاتفاقيين المذكورين أعلاه؛

١٣ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره النشط.

وتحدث ممثل فرنسا بعد التصويت فقال إن القرار ٩٣٧ (١٩٩٤) بالغ الأهمية لأنه يقيم لأول مرة تعاوناً بين الأمم المتحدة وعملية إقليمية لتحقيق إطار الاستقرار في رابطة الدول المستقلة. ويرحب وفد بلده بحقيقة أن المجلس أخذ في الاعتبار الطبيعة المحددة والسياق المبتكر لعمليات حفظ السلام التابعة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في منطقة الصراع. فالعملتان، بالرغم من أن كلاً منهما منفصلة عن الأخرى، تتشاطران نفس الهدف: وهو تنفيذ الاتفاق الموقع في ١٤ أيار/مايو. وبالتالي، هناك حاجة لإيجاد توازن بين عمل قوة حفظ السلام التابعة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة - وهو عمل مستقل - وعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة التي تتمتع بولاية من المجلس. وفي ظل هذه الظروف، من الأهمية بمكان التذكير بالطبيعة الأساسية للأحكام ذات الصلة بوثائق هلسنكي الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا^{١٠٦} وباجتماع تلك المنظمة، على المستوى الوزاري في روما^{١٠٧}. وهذه الأحكام أرسيت إطار العمل لقوة حفظ السلام. ومن الأهمية بمكان أيضاً منح بعثة مراقبي الأمم المتحدة ولاية مراقبة عمل قوة حفظ السلام التابعة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، في إطار تنفيذ اتفاق ١٤ أيار/مايو - وهو شرط أصبح مشروعاً بمجرد مطالبة الأمم المتحدة بالاشتراك في تنفيذ الاتفاق. ويرحب وفد بلده أيضاً بحقيقة أن الاتحاد الروسي سعى إلى كسب تأييد المجلس لعملية إقليمية

(ج) التحقق، عن طريق المراقبة والدوريات، من عدم بقاء القوات في المنطقة الأمنية أو العودة إليها، وعدم بقاء المعدات العسكرية الثقيلة في المنطقة الأمنية أو إعادة إحداها إليها أو إلى المنطقة المحدودة السلاح؛

(د) رصد مناطق تخزين المعدات العسكرية الثقيلة المسحوبة من المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح، وذلك بالتعاون مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة حسب الاقتضاء؛

(هـ) رصد انسحاب قوات جمهورية جورجيا من وادي كودوري إلى مواقع وراء حدود أبخازيا، جمهورية جورجيا؛

(و) تسيير دوريات منتظمة في وادي كودوري؛

(ز) التحقيق، بناءً على طلب أيٍّ من الطرفين، أو بطلب من قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، أو بمبادرة خاصة منها، في الانتهاكات للاتفاق المبلغ عنها أو المدعى بوقوعها والعمل على إيجاد حل لهذه الحوادث أو المساهمة في ذلك؛

(ح) تقديم تقارير منتظمة إلى الأمين العام ضمن نطاق ولايتها، وخاصة بشأن تنفيذ الاتفاق، عن أي انتهاكات تقع وعن إجراءات التحقيق فيها من قبل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وعن غير ذلك من التطورات ذات الصلة؛

(ط) الإبقاء على اتصالات وثيقة مع طرفي النزاع كليهما، والتعاون مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، والمساهمة، من خلال وجودها في المنطقة، في تهيئة الظروف المفضية إلى عودة اللاجئين والمشردين عودة آمنة ومنظمة؛

٧ - يلاحظ اعتزام الأمين العام توجيه رسالة إلى رئيس مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة بشأن دور ومسؤوليات كل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، ويطلب إلى الأمين العام وضع ترتيب ملائم من أجل تحقيق ذلك، ويطلب إلى قائدي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة إبرام وتنفيذ الترتيبات الملائمة على أرض الواقع والمبينة في تقرير الأمين العام، بغرض التنسيق وتحقيق التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في تنفيذ مهام كل منهما؛

٨ - يطلب إلى طرفي النزاع تقديم الدعم التام لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وتوفير الحماية اللازمة لها وضمان حرية تنقلها داخل منطقة عمليات قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وفي الأجزاء الأخرى ذات الصلة من إقليم جمهورية جورجيا، من أجل الوفاء بالولاية المنوطة بها، ويطلب القيام دون إبطاء بإبرام اتفاق بشأن مركز البعثة مع حكومة جمهورية جورجيا، وعقد الترتيبات اللازمة من السلطات الأبخازية؛

^{١٠٦} S/24370.

^{١٠٧} S/1994/930.

تعمل بالضرورة في ظلّه، أن تعلم أطراف الصراع علم اليقين ما تقوم به عملية الأمم المتحدة وما لا تقوم به. وفي هذا الصدد يحدد القرار ولاية القوة الموسعة بوضوح ودقة. وفي الوقت نفسه شدد المتكلم على عدد من التحفظات بشأن القرار ٩٣٧ (١٩٩٤). فقال إن وفد بلده لا يعتقد أنه من السوابق السليمة أن تضطلع دولة مجاورة بمثل هذا الدور المهيمن في هذه القوة. فأية عملية تطلق على نفسها اسم قوة لحفظ السلام ينبغي أن تسيّر تماماً وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإذا لم تقبل بطريقة واضحة هذا الإطار التنفيذي، فعندئذ ينبغي للمجتمع الدولي أن يمضي بحذر. ولهذا الأسباب، لا يوافق وفد بلده على أن هذه العملية تضع سابقة صحيحة. فعلى العكس من ذلك، هي سابقة ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترس منها في المستقبل^{١١٠}.

وقال ممثل البرازيل إن أعضاء المجلس لا يصح أن تغيب عن بالهم المسألة الأوسع المتصلة بمستقبل عملية حفظ السلام، وبصفة خاصة فيما يتصل بمسألة الدور الذي يتعين أن تلعبه الترتيبات الإقليمية والبلدان منفردة المعنية بشكل مباشر بأزمة بعينها. والقرار ٩٣٧ (١٩٩٤) يمثل خروجاً هاماً عن الولاية الأصلية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، إذ يتوخى عملية للأمم المتحدة تعمل بشكل مواز لعملية يقوم بها كيان آخر وتراقبها. ويستند وزع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة إلى طلب وموافقة الطرفين في الصراع ورغبتهم في استمرار الأمم المتحدة في الاشتراك الفعّال في السعي إلى إيجاد تسوية سياسية. وشدد المتكلم كذلك على ضرورة الحالات التي قد تعرّض للخطر جوهر مفهوم قوة حفظ السلام المتعددة الأطراف ذاته. وقال إن التشكيل الخاص لعمليتين مترافقتين المتوخى في القرار يحظى بتأييد وفد البرازيل على أساس أن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ستعمل وفقاً لمبادئ وممارسات الأمم المتحدة ذات الصلة المعمول بها في مجال عمليات حفظ السلام، وبصفة خاصة احترام السيادة والسلامة الإقليمية؛ والحياة؛ والتزام الأطراف بتسوية سياسية شاملة؛ ووجود ولاية محددة بوضوح ومفهوم واضح للعمليات ولعملية الإنهاء^{١١١}.

وقال ممثل الجمهورية التشيكية إن مجلس الأمن، باعتماده القرار ٩٣٧ (١٩٩٤)، قد دخل مرحلة جديدة. فلأول مرة يواجه حالة تقوم فيها دولة ذات مصالح وطنية معلنة صراحة في المنطقة بعملية لحفظ السلام في بلد مجاور. وشدد في هذا الصدد على أنه ليست هناك عمليتان متطابقتان لحفظ السلام؛ فكل عملية لها خلفياتها وملامحها الفريدة. وقال إنه، لهذا، لا يعتبر القرار المعتمد بمثابة قرار يُوجد سابقة في هذا المضمار. وأشار إلى أن عملية حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تجري على أراضي واحدة من الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن

تستهدف تحقيق الاستقرار في رابطة الدول المستقلة، وأن هذه العملية أصبحت بالتالي جزءاً من العملية السياسية التي تجري تحت إشراف الأمم المتحدة. وهذا تطور إيجابي. فهو يؤكد على المهام التنظيمية التي يضطلع بها المجلس في مجال أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الدول أو المحافل الإقليمية^{١١٢}.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن الولاية الجديدة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تمنحها قدرات واسعة من أجل التعزيز الفعّال لاستقرار الحالة في منطقة الصراع. ويعلق الوفد الروسي أهمية خاصة على الحكم الوارد في القرار بشأن التعاون مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وهو يعتقد أن التفاعل الأوثق بين قوة حفظ السلام التابعة للرابطة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة هو الشرط الأهم للنجاح في بلوغ أهدافهما المتطابقة. وقال إنه يؤكد مجدداً استعداد بلده لاستخدام جميع الوسائل المتاحة له لكفالة الفعالية والسلامة لأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وفي الختام قال إن الوفد الروسي يعلق أهمية كبرى على أحكام القرار التي تعبر عن الصلة الأصلية بين أنشطة حفظ السلام في منطقة الصراع والجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة وحل لمشكلة اللاجئين والمشردين^{١١٣}.

وقال ممثل نيوزيلندا إن بلده أيد القرار ولكن ليس بدون بعض التحفظات. فقد صوّت لصالح القرار لأن القرار يكفل وجوداً موسعاً للأمم المتحدة في جورجيا ولكن القرار يتضمن أكثر من ذلك. فوجود عمليتين لحفظ السلام في بلد واحد يحتم قيام علاقة واضحة بين هاتين القوتين، ومفهومة جيداً من جميع الذين يعينهم الأمر وعلى جميع المستويات. ويتناول القرار ٩٣٧ (١٩٩٤) عدداً من العناصر ذات الأهمية لحالة كهذه. والعنصر الأول هو الاتساق بين مفهومي عمليتي القوتين. وفي هذه الحالة فكلتا العمليتين موجودتان في جورجيا بموافقة الطرفين، وولايتهم متكاملتان، لذلك يوجد مستوى مقبول من الاتساق. وثانياً، توجد مسألة التماسحي مع مبادئ حفظ السلام. فالقرار يرحب بحقيقة أن القوة التابعة لرابطة الدول المستقلة ستعمل وفقاً للمبادئ والممارسات الراسخة للأمم المتحدة. وهذه تتضمن المبادئ والممارسات المتعلقة بحفظ السلام. والجدير ذكره أن مجلس الأمن نفسه وافق على عدد من مبادئ العمل لحفظ السلام، ويمكن تطبيق العديد منها على قوات غير تابعة للأمم المتحدة يمكن أن تنخرط في حفظ السلام. ثالثاً، توجد حاجة إلى قيام ترتيبات مرضية للتفاعل بين القوتين، مثلما يطلب القرار. ورابعاً هناك مسألة الاتصال على جميع مستويات التسلسل القيادي، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. وعلاوة على ذلك من الأهمية بمكان بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام، نظراً للمناخ السياسي الذي

^{١١٠} المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

^{١١١} المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

^{١١٢} S/PV.3407، الصفحتان ٤ و ٥.

^{١١٣} المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

وعلى وجه الخصوص عندما تكون لهذه البلدان مصالح سياسية مباشرة في منطقة الصراع. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ألا تتخلى أبداً عن مسؤولياتها بمقتضى الميثاق بهذه الطريقة. ولا ينبغي السماح للضغوط المالية التي تواجهها الأمم المتحدة بأن تؤثر على التزامات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، لا يؤيد وفد بلده الممارسة المتمثلة في إقرار المجلس لعملية حفظ سلم إقليمية بعد قيامها وتقع خارج نطاق سلطة الأمم المتحدة^{١١٥}.

المقرر المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٧٦): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٤٧٦، المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، استأنف مجلس الأمن نظره في البند. وبعد إقرار جدول الأعمال، أعلن الرئيس أنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات أجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{١١٦}:

تلقي مجلس الأمن مع بالغ القلق تقريراً من الأمانة العامة يتعلق ببيان مؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ منسوب إلى مجلس السوفييات الأعلى لأبخازيا، جمهورية جورجيا. ويعتقد أن أي إجراء يتخذ من طرف واحد بهدف إقامة كيان أبخازي ذي سيادة سينتهك الالتزامات التي يضطلع بها الجانب الأبخازي فيما يتعلق بالسعي نحو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع الجورجي - الأبخازي. ويؤكد المجلس مجدداً التزامه بسيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية.

ويطلب المجلس إلى جميع الأطراف، ولا سيما الطرف الأبخازي، إحراز تقدم ملموس في المفاوضات التي تجرى برعاية الأمم المتحدة وبمساعدة الاتحاد الروسي بوصفه طرفاً تيسيراً وبمشاركة ممثلي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والتي تهدف إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع، بما في ذلك المركز السياسي لأبخازيا، مع الاحترام التام لسيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية، استناداً إلى المبادئ الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويعيد المجلس تأكيد حق جميع اللاجئين والمشردين الذين تضرروا من النزاع في العودة إلى ديارهم في ظل ظروف آمنة وفقاً للقانون الدولي وعلى النحو المبين في الاتفاق الرباعي بشأن العودة الطوعية للاجئين والمشردين الموقع في موسكو في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وفي هذا الصدد، يشعر المجلس بقلق شديد إزاء استمرار عرقلة عودة اللاجئين والمشردين، ويطلب إلى الطرف الأبخازي اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لضمان العودة الطوعية السريعة والمنظمة للاجئين والمشردين.

والتعاون في أوروبا، وإلى أن العملية ذاتها تديرها الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ودعا إلى استرشاد عملية حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بالمبادئ المشار إليها في قرارات اجتماع مجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عُقد في روما في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وقال إن من المهم بالنسبة لمجلس الأمن، مع وضعه نصب عينيه ميزة عملية من هذا القبيل، أن يترك الباب مفتوحاً للنظر، في الوقت المناسب، في إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أيضاً إقامة أعلى مستوى ممكن من التعاون والتفاعل والتنسيق بين بعثة مراقبة الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. فالتنفيذ الكامل لولاية البعثة هو وحده الذي سيهيئ الظروف للقيام على نحو فعال بأنشطة حفظ السلام في جورجيا^{١١٢}.

وقال ممثل المملكة المتحدة إن القرار والترتيبات الواردة فيه يقتحم آفاقاً جديدة. ويأتي هذا النهج في ظل خلفية تزايد المطالب على قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، مطالب تحدد بتجاوز الإمكانيات. وهو يمثل استجابة لحالة تشكل قلقاً خطيراً لنا جميعاً، ولكن الظروف التي تسمح بوزع عملية لحفظ سلم تابعة للأمم المتحدة لا توجد في الوقت الحاضر. وتبين أحكام القرار الأهمية التي نعلقها جميعاً على مختلف المعايير التي ينبغي أن تقوم عليها جهود حفظ السلام الدولية. ويرحب وفد بلده، في هذا المضمار، بالتسليم في القرار بأهمية القرارات المتخذة بالنسبة لهذه المبادئ في الاجتماع الوزاري لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عُقد في روما في ١٩٩٣^{١١٣}.

وقال ممثل نيجيريا إنه لا يرى أن القرار ٩٣٧ (١٩٩٤) يفتح آفاقاً جديدة من حيث المفهوم. وحيث إن المطالب بوزع قوة جماعية للأمم المتحدة لحفظ السلام تفوق قدرات وموارد الأمم المتحدة، أصبح من الواضح والخمني أن تضطلع المنظمات و/أو الترتيبات الإقليمية بدور في هذا المجال. ولا يسع وفد بلده إلا أن يشير إلى أن تشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للحفاظ على السلم والأمن الإقليميين أمر مرغوب فيه. وأشار أيضاً إلى أن المجلس لم يستبعد خيار وزع عملية كاملة القوام للأمم المتحدة لحفظ السلام حالما يتم التوصل إلى تسوية سياسية نهائية^{١١٤}.

وتكلم الرئيس، بصفته ممثل باكستان، فقال إن وفد بلده كان يفضل تنظيم الأمم المتحدة لعملية حفظ السلام في جورجيا، ووضعها تحت قيادة الأمم المتحدة. وتشعر باكستان بالقلق إزاء الاتجاه الناشئ إلى إسناد أدوار حفظ السلام إلى بلدان المنطقة، أو البلدان الأقرب إلى ساحة الصراع،

^{١١٢} المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

^{١١٣} المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

^{١١٤} المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

^{١١٥} المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

^{١١٦} S/PRST/1994/78.

المقرر المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (الجلسة ٣٤٨٨): القرار ٩٧١ (١٩٩٥)

في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في أبخازيا^{١١٧}. ووصف الأمين العام في التقرير التقدم السياسي بأنه في حالة توقف. وقال، علاوة على ذلك، إن النتائج الجوهرية التي تحققت منذ بدء المفاوضات للتوصل إلى تسوية شاملة قبل سنة واحدة فقط كانت قليلة. أما المسألة الأساسية المتعلقة بالنزاع بين جورجيا وأبخازيا، وهي تحديد مركز سياسي لأبخازيا مقبول من كلا الجانبين، فما زالت بعيدة عن الحل. ومع ذلك ذكر الأمين العام أنه ما زال مقتنعاً بأن المفاوضات بين الجانبين هي السبيل الوحيد الذي يمكن عن طريقه حل تلك المسألة المعقدة حلاً مرضياً. وقال إن الوضع الراهن يحول دون حل المشاكل الإنسانية الخاصة باللاجئين والمشردين حلاً ناجحاً. ووصف الحالة على أرض الواقع بأنها "مستقرة عموماً ولكنها مشوبة بالتوتر" وذكر أن الأحزاب تواصل الامتثال للاتفاق الموقع في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وأوصى بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥، لكي تتزامن مع ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وفي إضافة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥^{١١٨}، أحاط الأمين العام المجلس علماً بأنه قد تلقى رسالة من رئيس مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة يؤكد فيها موافقته على مقترحات الأمين العام بخصوص أدوار ومسؤوليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وأدوار ومسؤوليات قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بشأن الاتفاق الموقع في ١٤ أيار/مايو.

وفي الجلسة ٣٤٨٨، المعقودة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل جورجيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (الأرجنتين) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{١١٩}.

وقال ممثل جورجيا إن أكثر من عام قد انقضى منذ أن بدأت المفاوضات في جنيف ومع ذلك لم تُتخذ أي ترتيبات من أجل عودة أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ لاجئ ومشرّد إلى ديارهم، وإن الجانب الأبخازي يبذل قصارى جهده للحيلولة دون تلك العودة. والحنة الحالية لللاجئين، المبعثرين في جميع أرجاء جورجيا، تؤثر تأثيراً مدمراً على اقتصادها المخرب أصلاً. وأشار كذلك إلى البيان الذي ألقاه رئيس دولة جورجيا أمام الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، والذي حذر فيه من خطر

الانفصالية العدوانية المستترة تحت قناع المثل العليا لتقرير المصير وحث المجتمع الدولي على أن يتخذ كل التدابير اللازمة لقمع هذا الاتجاه الجديد الذي يتناقض مع مقاصد وأهداف الأمم المتحدة. وحذر رئيس جورجيا أيضاً من أنه يوجد في جورجيا خطر شديد للغاية، لا مثيل له في أي مكان آخر، هو أن تمتزج الصراعات الداخلية الحالية بتلك الموجودة في الدول المجاورة فتتنام وتصبح حروباً إقليمية أو حتى قارية تُشن على أسس قومية أو دينية. وقال المتكلم إن حكومة جورجيا ترحب، في ظل هذه الظروف، بقرار من جانب المجلس يقضي بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا^{١٢٠}.

وتحدث ممثل الجمهورية التشيكية قبل التصويت فقال إن الوضع الإنساني الناجم عن الصراع ظل دوماً الشاغل الرئيسي لبلده في تلك المسألة. وفي هذا السياق، يشعر وفد بلده بالروع إزاء عدم تحقيق أي تقدم بالنسبة لعودة ربع مليون لاجئ ومشرّد. ويشعر وفد بلده بالكدر الشديد لأن مشروع القرار لا يشير إلى جدول زمني لإعادتهم إلى وطنهم، ولا يقترح أية تدابير بشأن ضرورة إعادة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى قراهم وحقولهم. وشدد أيضاً على ضرورة تقديم "المزيد من المعلومات" عن عمليات قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وقال إن وفد بلده يرى أنه سيكون من المفيد جداً أن يجد محتوى الإحاطات التي قدمها الوفد الروسي لأعضاء المجلس في مشاورات غير رسمية طريقه إلى الوثائق الرسمية للمجلس، وذلك لصالح تحقيق المزيد من الشفافية بخصوص عمليات حفظ السلام التي تقوم بها رابطة الدول المستقلة وإعلام أعضاء الأمم المتحدة بشكل أوفى. وأضاف قائلاً إن ذلك لن يفتح باباً جديداً، لأن وفد الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يوفر بانتظام إحاطات مماثلة بشأن هايتي، نتاح علناً كجزء من المحضر الرسمي^{١٢١}.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٧١ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ٨٤٩ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، و٨٥٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٥٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٨٧٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و٨٨١ (١٩٩٣) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و٨٩٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و٨٩٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، و٩٠٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤، و٩٣٤

^{١١٧} S/1995/10.

^{١١٨} S/PV.3488، الصفحتان ٢ و٣.

^{١١٩} S/1995/10/Add.1.

^{١٢٠} المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٦.

^{١٢١} S/1995/23.

الإقليمية، ويطلب إلى الطرفين إحراز تقدم ملموس في المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة وبمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري وبمشاركة ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

٥ - يطلب إلى الطرفين التقيد بالتزاماتهما بشأن عودة اللاجئين والمشردين، على نحو ما تعهدا به في الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الاختيارية للاجئين والمشردين، ويطلب بصفة خاصة إلى الجانب الأبخازي دفع خطى العملية بشكل محسوس؛

٦ - يقرر، استناداً إلى تقرير يقدم من الأمين العام بحلول ٤ أيار/مايو ١٩٩٥، وعلى ضوء ما يجرى من تقدم نحو التسوية السياسية وعودة اللاجئين والمشردين، أن يقوم باستعراض دقيق للحالة في أبخازيا، جمهورية جورجيا؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يدرس، في إطار الولاية القائمة للبعثة، وبالتعاون مع الممثلين المعنيين لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، إمكانية اتخاذ خطوات إضافية للإسهام في الظروف المؤدية إلى عودة اللاجئين والمشردين عودة آمنة ومنظمة؛

٨ - يعيد تأكيد تشجيعه للدول الأعضاء على المساهمة في صندوق التبرعات وذلك لدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الموقَّع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤، و/أو لدعم الجوانب الإنسانية، بما في ذلك إزالة الألغام، على النحو الذي حددته الجهات المانحة؛

٩ - يقرر إبقاء الموضوع قيد نظره الفعلي.

وبعد التصويت تحدث ممثلاً فرنسا والمملكة المتحدة فذكراً أن مجلس الأمن يلتزم بتحقيق تسوية سياسية للصراع الجورجي - الأبخازي، مع احترام سيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية احتراماً كاملاً^{١٢٢}. وقال ممثل المملكة المتحدة إنه من قبيل التناقض أن تعلن السلطات الأبخازية من جهة أن أبخازيا دولة ذات سيادة، في حين تدعي في الوقت نفسه أنها على استعداد للتفاوض بشأن تسوية سياسية وفقاً لقرارات المجلس السابقة. وهذا التناقض يجب حله بطريقة تحترم سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية^{١٢٣}.

وقال ممثل ألمانيا إن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا خاصة، من حيث إنها قائمة على التعاون الوثيق مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في المنطقة. بيد أن وجود البعثة في المنطقة مرهون بعملية سياسية قابلة للتحقق. ويعتقد وفد بلده أن جميع الإمكانيات في إطار الولايتين القائمتين للبعثة ولقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ينبغي دراستها من أجل تحسين الحالة على الأرض.

^{١٢٢} المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و٦.

^{١٢٣} المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، و٩٣٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية، وإذ يشير، في هذا الصدد، إلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ يؤكد من جديد حق جميع اللاجئين والمشردين المتضررين بالنزاع في العودة إلى ديارهم في ظل ظروف آمنة، وفقاً للقانون الدولي وكما هو وارد في الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الاختيارية للاجئين والمشردين، الموقع في موسكو في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤،

وإذ يحث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات انفرادية يمكن أن تؤدي إلى تعقيد أو عرقلة العملية السياسية الرامية إلى التوصل إلى تسوية مبكرة وشاملة للنزاع،

وإذ يساوره بالغ القلق لعدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالتسوية السياسية الشاملة وكذلك لبطء عملية عودة اللاجئين والمشردين،

وإذ يطلب إلى الطرفين تكثيف جهودهما، تحت رعاية الأمم المتحدة وبمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري وبمشاركة ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، للتوصل إلى تسوية سياسية مبكرة وشاملة لهذا النزاع، بما في ذلك تسوية بشأن المركز السياسي لأبخازيا، يراعى فيها تماماً احترام سيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يعرب عن ارتياحه للتعاون والتنسيق الوثيقين بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في أداء كل منهما لولايتها،

وإذ يشيد بإسهام قوة حفظ السلام والبعثة في المحافظة على وقف إطلاق النار وفي تحقيق استقرار الأوضاع في منطقة النزاع الجورجي - الأبخازي،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، على النحو الوارد في القرار ٩٣٧ (١٩٩٤)، لفترة إضافية تنتهي في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه، في غضون شهرين من اتخاذ هذا القرار، تقريراً عن جميع جوانب الحالة في أبخازيا، جمهورية جورجيا؛

٤ - يشجع الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع، بما في ذلك تسوية بشأن المركز السياسي لأبخازيا يراعى فيها تماماً احترام سيادة جمهورية جورجيا وسلامتها

التعاون الذي تطور بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وقد تأكد في القرار ٩٧١ (١٩٩٥) المفهوم الأساسي المتمثل في التأييد القوي لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دولياً، والقلق إزاء الأعمال الانفرادية التي تقوض الجهود الرامية إلى تشجيع التسوية السلمية عن طريق التفاوض؛ وكذلك القلق إزاء "التطهير الإثني" والطرده الجماعي للناس من المناطق التي يعيشون فيها، وإدانتها. وعلى أساس هذه المبادئ المشتركة يمكن أن تواصل منظمة إقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقديم إسهام هام في جهود الأمم المتحدة التي ترمي إلى إيجاد تسوية نهائية للأزمة ولا سيما في تحديد الترتيبات المؤسسية الجديدة.^{١٢٧}

المقرر المؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٠٩): بيان من الرئيس

في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٧١ (١٩٩٥)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في أبخازيا.^{١٢٨} وقد أفاد الأمين العام في التقرير بأنه يجري الآن بعض التحرك، وإن كان ليس على نطاق واسع. فلأول مرة جرى حوار مثمر بين الجانبين. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن بعض القضايا العديدة المتصلة بتحديد مركز سياسي لأبخازيا مقبول لدى الطرفين. وتوصل الجانبان إلى تفاهم بشأن أحكام معينة لاتفاق مستقبلي بشأن دولة ضمن حدود جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفياتية السابقة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بما في ذلك إنشاء "هيئة تشريعية فيدرالية" و"هيئة عليا للسلطة التنفيذية" تعملان ضمن حدود اختصاصات متفق عليها. غير أنه ما زال هناك مجالات جوهرية للخلاف، وتضم هذه المجالات الاعتراف بالسلامة الإقليمية لجورجيا، ووصف الدول الاتحادية بأنها فيدرالية، ومسألة وجود جيش مشترك، وإضفاء صفة الشرعية شعبياً على الاتفاق.

وذكر الأمين العام كذلك أن إعادة التوطين المنتظمة للأجانب متوقفة. وهذا الوضع يولد ضغوطاً يمكن، إذا لم تخفف، أن تؤدي إلى تطورات متفجرة. وحذر من أن استمرار عدم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة ليس من المرجح فقط أن يؤدي إلى إفشال عملية التفاوض السياسي، بل يمكن أيضاً أن تتداعى عنه سلسلة من الأحداث التي تؤدي إلى استئناف حرب مريرة بين الجانبين. وعلى الرغم من الحالة غير المرضية عموماً، أعرب الأمين العام عن اعتقاده القوي بأن وجود كل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في المنطقة قد أسهم إسهاماً كبيراً في الحيلولة دون تجدد الأعمال الحربية ومهد الطريق لاستمرار المفاوضات السياسية.

وفي هذا الصدد تنطوي الفقرة ٧ من منطوق القرار على أهمية خاصة. وأشار مع الارتياح إلى الرغبة التي أعرب عنها الاتحاد الروسي في إبلاغ المجلس على نحو أكثر تواتراً عن عملية قوة حفظ السلام التابعة للرابطة في المنطقة، مشدداً على أن زيادة الشفافية ليس من شأنها إلا أن تساعد في تحقيق الأهداف المشتركة.^{١٢٤}

ورأى ممثل الاتحاد الروسي أن من المهم أن يؤكد المجلس التزامه بتعزيز سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، وحق جميع اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم، وأن يطلب إلى الطرفين الامتناع عن القيام بأعمال قد تعوق أو تعقد عملية السلم. وأشار إلى مطالبة المجلس للأمين العام في القرار بأن يدرس، بالتعاون مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، إمكانية اتخاذ خطوات إضافية للإسهام في تهيئة الظروف المؤدية إلى عودة اللاجئين السالمة. وأشار أيضاً إلى الارتياح الذي أعرب عنه المجلس إزاء التعاون الوثيق بين قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وأكد استعداد بلده لمواصلة التعاون الوثيق مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وقال إنه يتوقع أن يُولى اهتمام موضوعي، في سياق الاستعراض المقبل للحالة الذي سيضطلع به المجلس، للتحويل التدريجي لعملية حفظ السلام الجارية إلى عملية تابعة للأمم المتحدة تستند بصفة مبدئية إلى القوات التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، الموزعة فعلاً في تلك المنطقة.^{١٢٥}

وقال ممثل الولايات المتحدة إن الرسالة التي ينطوي عليها قرار التحديد لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا واضحة، وهي: أنه قد حان الوقت لأن تعود الأطراف إلى طاولة التفاوض وتحرز تقدماً حقيقياً نحو تسوية سياسية وعودة اللاجئين والمشردين في ظروف مأمونة وسالمة.

وفي إشارة إلى الاستعراض المقبل الذي سيجريه المجلس بشأن مستقبل البعثة، ذكر ممثل الولايات المتحدة أن بلده سينظر بجدية وعن كثب في الحالة برمتها لتحديد ما إذا كان استمرار هذه البعثة مبرراً. ولكن التاريخ في الآونة الأخيرة لا يرسم صورة متفائلة. ويتحمل الجانب الأبخازي الجزء الأعظم من المسؤولية عن عدم التقدم. وبياعلان قادة أبخازيا أنهم أمة مستقلة فإنهم يكونون قد انتهكوا بذلك التزامهم بالتوصل إلى تسوية مقبولة بشكل متبادل مع حكومة جورجيا.^{١٢٦}

ورأى ممثل إيطاليا أن تجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا هو مناسبة للتسليم بسلامة الصيغة المحددة في القرار ٩٣٧ (١٩٩٤) بشأن التعاون والتنسيق بين البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وقال إن أزمة جورجيا قدمت أيضاً دليلاً على

^{١٢٤} المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

^{١٢٥} المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

^{١٢٦} المرجع نفسه، الصفحة ٨.

^{١٢٧} المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

^{١٢٨} S/1995/181.

الأبخازية على الموافقة على جدول زمني يستند إلى الجدول الذي اقترحتة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويلاحظ المجلس أن التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أمر حاسم للعودة الآمنة والمنظمة للاجئين والمشردين.

وفي حين يرحب المجلس بالتعهد الذي أُعلن بالمساهمة في صندوق التبرعات دعماً لتنفيذ الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار والفصل بين القوات، يلاحظ نقص المساهمات في هذا الصندوق، ويكرر تأكيد تشجيعه للدول الأعضاء على تقديم مساهمات إلى صندوق التبرعات وذلك دعماً لتنفيذ الاتفاق و/أو للجوانب الإنسانية، بما في ذلك إزالة الألغام، على النحو الذي حددته الجهات المانحة. ويرحب المجلس أيضاً بجميع المساهمات الإنسانية الأخرى ذات الصلة المقدمة من الدول الأعضاء.

ويرحب المجلس بالخطوات التي اتخذتها البعثة وقوات حفظ السلام بهدف تحسين الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين بشكل آمن ومنظم. ويلاحظ المجلس زيادة دوريات البعثة، ويتطلع إلى تلقي مزيد من المعلومات عن تكثيف أنشطتها في حدود ولايتها. ويرحب المجلس أيضاً بتعزيز التعاون بين البعثة وممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموجودين في جورجيا.

ويتفق المجلس مع ما لاحظته الأمين العام من أنه، بالصبر والمتابعة، يمكن إيجاد حلول للحالة في أبخازيا بجمهورية جورجيا. ويؤكد المجلس أنه لن يكون بالاستطاعة المحافظة على تأييد المجتمع الدولي دون إحراز تقدم في هذا الاتجاه.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٣٥): القرار ٩٩٣ (١٩٩٥)

في ١ أيار/مايو ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٧١ (١٩٩٥)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في أبخازيا^{١٢١}. وأفاد الأمين العام في التقرير بأن عملية الحوار البناء، التي كان يبدو أنها ستؤدي إلى إحراز تقدم، قد صادفت المصاعب مرة أخرى. وبذل الاتحاد الروسي، بصفته عاملاً ميسراً للمفاوضات، جهوداً لوضع مسودة نص من شأنه أن يوفر الأساس لإقامة دولة اتحادية داخل حدود جورجيا بالشكل الذي كانت عليه هذه الحدود في تاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، مع تحويل أبخازيا بعض الاختصاصات. وقد رفض الجانب الأبخازي الوثيقة، بينما

وفي الجلسة ٣٥٠٩، المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (الصين) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس المجلس من ممثل جورجيا^{١٢٢}. ثم أعلن الرئيس أنه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدي بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{١٢٣}:

يرحب مجلس الأمن بالتقرير المؤقت المقدم من الأمين العام في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥ بشأن الحالة في أبخازيا بجمهورية جورجيا. ويرحب المجلس أيضاً بالجهود التي بذلها مؤخراً المبعوث الخاص للأمين العام، التي تلقى التأييد التام من قبل المجلس.

ويؤكد المجلس من جديد التزامه بسيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية، ويطلب إلى الطرفين التوصل إلى تسوية شاملة للتنازع، بما في ذلك تسوية المركز السياسي لأبخازيا.

ويلاحظ المجلس أنه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل عموماً فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية سياسية شاملة وأن هناك حالة من الجمود فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين.

ويحيط المجلس علماً بالتحرك الذي تحقق في المحادثات السياسية التي استؤنفت في جنيف في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥، ويطلب إلى الطرفين بذل جهود صادقة بغية تحقيق تقدم كبير خلال الجولة المقبلة من المحادثات.

ويلاحظ المجلس مع القلق أنه على الرغم من جهود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، فقد تدهورت حالة الأمن، في منطقة غالي على وجه الخصوص، مما يخلق صعوبة كبيرة في إيصال الإمدادات الإنسانية. ويلاحظ المجلس أيضاً مع القلق أن التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، وبالدرجة الأولى ضد السكان الجورجيين، قد أصبحت أكثر تواتراً. ويطلب المجلس إلى الطرفين تهئية بيئة آمنة، في جملة أمور، لتوفير الأمن للاجئين والمشردين والعائدين وضمان إيصال إمدادات الإغاثة الدولية بأمان.

ويساور المجلس قلق بالغ لعدم إحراز تقدم فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين. ويشجع المجلس تمادي السلطات الأبخازية في إبداء العراقيل بشأن هذه المسألة، وبوجه خاص الموقف الذي اتخذته تلك السلطات في الاجتماع الذي عقده مؤخرًا اللجنة الرباعية في موسكو. ويتوقع المجلس من الطرفين أن ينفذا على الوجه التام التزامهما بموجب الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الاختيارية للاجئين والمشردين. ويحث المجلس السلطات

^{١٢١} S/1995/200

^{١٢٢} S/1995/342

^{١٢٣} S/PRST/1995/12

الأمم المتحدة في المنطقة ضروري لاستقرار المنطقة ولعملية السلم بصورة عامة^{١٣٣}.

وتحدث ممثل إيطاليا قبل التصويت فقال إن الشروط التي وضعها القرار ٩٧١ (١٩٩٥) بشأن تمديد وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لم يتم الوفاء بها سوى جزئياً. ومع ذلك، يعتقد وفد بلده أنه ينبغي تأكيد أي التزام قوي بتسوية سياسية للأزمة على مستويين مختلفين. أولاً، ينبغي وجود تأييد للمفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة وبمساعدة الاتحاد الروسي بوصفه وسيطاً ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي ينبغي أن تشارك في كل مرحلة من المفاوضات. وثانياً، ينبغي أن يكون هناك وجود ميداني نشط لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وقيام تعاون بناء بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وثمة أوجه هامة للعملية التي يجب أن تؤدي إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة محددة في مشروع القرار بصورة أوضح مما كانت عليه في نصوص المقررات السابقة، ومن بينها ذكر الدستور الجديد الذي تعمل حكومة جمهورية جورجيا بنشاط على وضعه؛ والأولوية المعطاة لعودة جميع اللاجئين إلى ديارهم، وإدراج المبادئ الواردة في القرار الذي اتخذته قمة بودابست لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن جورجيا، والتركيز على ضرورة إسهام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا إسهاماً واقعياً وضمن إطار ولايتها الحالية في الاحترام الكامل لحقوق الإنسان^{١٣٤}.

وبعد ذلك طُرح للتصويت مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا في شكله المؤقت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٩٣ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد جميع قراراته ذات الصلة، ولا سيما القرار ٩٧١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٥،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يساوره القلق لعدم إحراز تقدم كاف للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة،

وإذ يعرب عن توجيحه وتشجيعه لاستمرار المشاورات المتعلقة بوضع دستور جديد لجمهورية جورجيا قائم على أساس المبادئ الاتحادية في سياق تسوية سياسية شاملة،

وإذ يؤكد من جديد حق جميع اللاجئين والمشردين المتضررين بالنزاع في العودة إلى ديارهم في ظل ظروف آمنة، وفقاً للقانون الدولي وكما هو

أكد الجانب الجورجي على أن النص يذهب إلى الحد الذي ترى جورجيا أنها مستعدة للذهاب إليه.

ووصف الأمين العام الحالة على أرض الواقع بأنها غير مستقرة وذكر أن عودة اللاجئين والمشردين عودة منظمة إلى أبخازيا ما زالت متوقفة، لأن الجانب الأبخازي واصل رفض عودة اللاجئين والمشردين على نطاق كبير وبسرعة.

وقال الأمين العام إن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تمكنت من تنفيذ المهام الموكولة إليها، ولكن وجودها لم يحقق الأثر المقصود وهو المساهمة مساهمة كبيرة في تهيئة الظروف المؤدية إلى عودة اللاجئين والمشردين داخلياً عودة آمنة ومنظمة. وأشار إلى أن انسحاب قوة حفظة السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة وانسحاب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا قبل الأوان من شأنهما أن يؤديا إلى استئناف النزاع، وأوصى بتمديد ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، على أن يكون هذا التمديد خاضعاً للتفويض في ضوء القرار الذي يتخذه مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة بشأن ولاية قوة حفظ السلام.

وفي الجلسة ٣٥٣٥، المعقودة في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل جورجيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ووجه الرئيس (فرنسا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة وتلا تنقيحاً يجب إدخاله على مشروع القرار بشكله المؤقت^{١٣٥}.

وذكر ممثل جورجيا أن اعتماد بلده على الأمم المتحدة وعلى المجتمع الدولي بأسره بدأ يتغير بمرور الوقت: فمجلس الأمن سبق أن اعتمد ١٢ قراراً وأصدر ٦ بيانات رئاسية بشأن أبخازيا؛ ولئن كانت تلك الوثائق تقدم دعماً معنوياً، فقد كانت أقل فعالية في تحقيق نتائج عملية ملموسة. ودعا، على وجه الخصوص، المجلس إلى أن يكون أكثر صراحة ووضوحاً بشأن مسألة عودة اللاجئين والمشردين. وقال إن وفد بلده يرحب بأن يوسع مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، قائلاً إن التعجيل بعملية إعادة التوطين يقتضي تحميل المراقبين مسؤوليات إضافية، ولا سيما رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتسجيلها. وسيرحب الوفد أيضاً بإنشاء محكمة جنائية دولية، تكون هيئة قضائية دائمة وقادرة على التصدي لأخطر الجرائم التي تشكل تهديداً للمجتمع الدولي. وذكر أن وفد بلده يتطلع، في هذا الصدد، إلى إبرام اتفاقية بشأن إنشاء هذه الهيئة في المستقبل القريب. واحتتم كلمته بالتأكيد مجدداً على أن وجود

^{١٣٣} S/PV.3535، الصفحات ٢ إلى ٥.

^{١٣٤} المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و٦.

على مواصلة جهوده لتحقيق هذه الغاية، بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري وبدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

٤ - يطلب إلى الطرفين أن يحرزا تقدماً ملموساً في المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة وبمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري وبمشاركة ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

٥ - يحث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ أيّ إجراءات انفرادية يمكن أن تؤدي إلى تعقيد أو عرقلة العملية السياسية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية مبكرة وشاملة للنزاع؛

٦ - يعيد تأكيد مناشدته للجانب الأبخازي بالإسراع على نحو ملموس في عملية عودة اللاجئين والمشردين بقبوله لجدول زمني يستند إلى الجدول المقترح من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبضمان سلامة العائدين من تلقاء أنفسهم الموجودين بالفعل في المنطقة وإعادة وضعهم إلى نصابه وفقاً للاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الاختيارية للاجئين والمشردين؛

٧ - يرحب بالتدابير الإضافية التي نفذتها البعثة وقوة حفظ السلام في منطقة غالي والرامية إلى تحسين الأحوال من أجل العودة الآمنة والمنظمة للاجئين والمشردين؛

٨ - يطلب إلى الطرفين تحسين تعاونهما مع البعثة وقوة حفظ السلام بغية تهيئة بيئة آمنة لعودة اللاجئين والمشردين، ويطلب أيضاً إليهما الوفاء بالتزاماتهما فيما يتعلق بأمن جميع أفراد الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة وحرية حركتهم؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، في سياق الفقرة ٧ من القرار ٩٧١ (١٩٩٥)، بالنظر في سبل تحسين مراعاة حقوق الإنسان في المنطقة؛

١٠ - يكرر الإعراب عن تشجيعه الدول للإسهام في صندوق التبرعات وذلك لدعم تنفيذ الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار والفصل بين القوات و/أو لدعم الجوانب الإنسانية بما في ذلك إزالة الألغام، على النحو الذي حددته الجهات المانحة؛

١١ - يشجع الدول على الاستجابة للنداء الموحد المشترك بين الوكالات، لا سيما فيما يتعلق بالاحتياجات العاجلة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويرحب بجميع المساهمات الإنسانية المناسبة المقدمة من الدول؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، كل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ اعتماد هذا القرار، تقريراً عن جميع جوانب الحالة في أبخازيا بجمهورية جورجيا، بما في ذلك عمليات البعثة، ويقرر القيام، على أساس تلك التقارير، باستعراضات أخرى للحالة؛

١٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

وارد في الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الاختيارية للاجئين والمشردين، الموقع في موسكو في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وإذ يشجب مواصلة السلطات الأبخازية وضع العقوبات أمام هذه العودة، وإذ يشدد على أن عودة اللاجئين والمشردين إلى منطقة غالي ستكون خطوة أولى تستحق الترحيب،

وإذ يعرب عن القلق إزاء حالات النقص الحرجة في التمويل مما قد ينشأ عنه وقف برامج إنسانية هامة،

وإذ يشير إلى نتائج مؤتمر قمة بودابست المنبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، فيما يتعلق بالحالة في أبخازيا بجمهورية جورجيا،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة امتثال الطرفين للقانون الإنساني الدولي،

وإذ يلاحظ أن الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار والفصل بين القوات الموقع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ قد حظي بصفة عامة باحترام الطرفين خلال السنة الماضية بمساعدة قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وإذ يعرب عن قلقه لاستمرار عدم توافر بيئة آمنة، لا سيما الهجمات الأخيرة على المدنيين في منطقة غالي،

وإذ يعرب عن قلقه بشأن سلامة وأمن الأفراد التابعين للبعثة ولقوة حفظ السلام، وإذ يؤكد الأهمية التي يعلقها على حريتهم في الحركة،

وإذ يؤكد الأهمية التي يعلقها على القيود المفروضة على عدد ونوع الأسلحة التي يجوز للطرفين حملها في منطقة الأمن، وإذ يرحب باعتزام الأمين العام متابعة هذه المسألة مع الطرفين،

وإذ يعرب عن ارتياحه للتعاون والتنسيق الوثيقين بين البعثة وقوة حفظ السلام في أداء كل منهما لولايته، وإذ يشيد بإسهامهما سوياً في تحقيق استقرار الأوضاع في منطقة النزاع،

وإذ يشيد بذكرى أفراد قوة حفظ السلام الذين فقدوا حياتهم أثناء أدائهم لواجباتهم،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٥؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة إضافية تنتهي في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، على أن يقوم المجلس باستعراضها في حالة إجراء أيّ تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة؛

٣ - يعرب عن تأييده التام لجهود الأمين العام الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع، بما في ذلك تسوية المركز السياسي لأبخازيا، يراعى فيها تماماً احترام سيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية، وكذلك الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي بوصفه طرفاً تيسيرياً لتكثيف البحث عن تسوية سياسية للنزاع، ويشجع الأمين العام

الاعتراف بعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا باعتبارها تدعم بالكامل سلامة جورجيا الإقليمية، الأمر الذي أكدته المجلس مراراً. وقال إنه في حين قد يسيطر الأبخاز سيطرة فعلية على جزء من جمهورية جورجيا، فإنهم لا يتمتعون بحقوق الدولة ذات السيادة. ويجب أن تكون قدرة البعثة متسقة مع موقف المجلس وهو أنه لا يقبل ولن يقبل باستغلال الأبخاز^{١٣٦}.

وطلب ممثل الجمهورية التشيكية إلى الأمين العام أن ينظر في الإمكانيات التي قد تكون متاحة لتحسين مراعاة حقوق الإنسان في المنطقة بصفة عامة. وشدد كذلك على أن الإشارة في القرار ٩٩٣ (١٩٩٥) إلى إعلان قمة بودابست الصادر عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عام ١٩٩٤ يقصد بها الإشارة تحديداً إلى مسألة التطهير العرقي في أبخازيا. ورحب كذلك بالسعي إلى إيجاد حل يركز على السلامة الإقليمية لجورجيا، وبإجراء مشاورات تتعلق بوضع دستور جديد للبلد يقوم على مبادئ اتحادية. وأخيراً، أعرب عن ارتياحه للمساهمة والتعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، بيد أنه دعا أيضاً الوفد الروسي إلى تقديم معلومات عن عملية رابطة الدول المستقلة بقدر أكبر من التواتر وخطياً^{١٣٧}.

وأعرب متكلمون آخرون أيضاً عن تأييدهم للجهود التي يبذلها الأمين العام ومثله الخاص بمساعدة من الاتحاد الروسي وبمشاركة من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بحثاً عن تسوية سياسية للنزاع^{١٣٨}. ورأى بعضهم أن الجهود الدولية والإقليمية المتضافرة تعبير صادق عن الدعوة الواردة في الميثاق إلى التعاون فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية^{١٣٩}، وقالوا إن هذا التعاون يشرخ خيراً بصنع السلام وبتسوية النزاعات في حقبة ما بعد الحرب الباردة^{١٤٠}. وأعرب آخرون أيضاً عن تأييدهم لنظر مجلس الأمن في الحالة على أرض الواقع، مقترحين أن تشمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مراقبين مدنيين^{١٤١}، أو عن تأييدهم لاقتراح جورجيا الداعي إلى إنشاء محكمة دولية لمحكمة مقترفي انتهاكات حقوق الإنسان في أبخازيا^{١٤٢}.

^{١٣٦} المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

^{١٣٧} المرجع نفسه، الصفحات ١٥ إلى ١٧.

^{١٣٨} المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨ (هندوراس)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (نيجيريا)؛ والصفحة ١١ (الصين).

^{١٣٩} المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧ (إندونيسيا).

^{١٤٠} المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩ (نيجيريا).

^{١٤١} المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (الأرجنتين).

^{١٤٢} المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١ (رواندا).

وتحدث ممثل الاتحاد الروسي بعد التصويت فقال إن أية تسوية شاملة للصراع الجورجي - الأبخازي ليست ممكنة إلا على أساس احترام سيادة جورجيا ووحدة أراضيها وحقوق شعب ذلك البلد المتعدد الأعراق. واتخاذ القرار ٩٩٣ (١٩٩٥)، الذي يحتوي على بعض الأحكام السياسية الهامة، تأكيد لالتزام المجتمع الدولي بضمان التوصل إلى تسوية سياسية للصراع في أبخازيا - مع تفهمه أن المسؤولية الرئيسية عن إيجاد حل للأزمة تقع على أطراف الصراع. ويشعر الاتحاد الروسي بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم كبير في المفاوضات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمركز السياسي لأبخازيا، ويجد أنه مما جاء في وقته تماماً تأكيد مجلس الأمن مجدداً لمطالبته بإحراز تقدم مضموني في ذلك الصدد. ومن المهم أن مجلس الأمن أعرب عن ترحيبه بالمشاورات المستمرة بشأن مسألة وضع دستور جديد لجورجيا، يقوم على مبادئ اتحادية، في سياق تسوية سياسية شاملة، وأنه أعرب عن تأييده لتلك المشاورات. ولاحظ المتكلم أن القرار يعرب عن التقدير الكبير لإسهام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ولقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في تهيئة الاستقرار للحالة في منطقة الصراع، كما أنه يعرب عن الارتياح للتعاون الوثيق بينهما. ويوصفه مثلاً للبلد الذي يتأسس رابطة الدول المستقلة، أكد مجدداً استعداده لزيادة هذا التعاون لصالح كفالة الظروف المثلى للتوصل إلى تسوية سياسية^{١٣٥}.

وتحدث ممثل الولايات المتحدة فقال إن المجلس نظر في مسألة تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بدرجة عالية بشكل غير معتاد من توافق الآراء، إلا أنه شدد على أن بقاء البعثة مرهون باقتناع المجلس بأن الطرفين يبذلان قصارى جهدهما لحماية أفراد البعثة. وأشار مع التشجيع إلى الدور الإيجابي الذي تلعبه البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وإلى التنسيق الفعال بين هاتين البعثتين المستقلتين. وحذر في الوقت نفسه من أن استعداد المجلس لمواصلة دعمه لهذه العمليات عن طريق وجود البعثة مرهون بإحراز تقدم حقيقي بشأن عودة اللاجئين والمشردين وبشأن المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للصراع. وقال إن دعم حكومة بلده لتمديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مدة أطول من المدة المعتادة لا يعني زيادة ارتياحها للحالة الميدانية أو لعملية التفاوض، ولا يعني أيضاً استعدادها غير المحدود لتمديد البعثة إذا كان وجودها لا يسهم في إحراز تقدم صوب التسوية. بل إن المجلس سيكون في وضع أفضل في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ للبت في مستقبل البعثة في ضوء الترتيب الخاص لعملية رابطة الدول المستقلة. واحتتم المتكلم حديثه بالإعراب عن الحرص على

^{١٣٥} المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

ويلاحظ المجلس أنه لم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم عموماً فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية سياسية شاملة، وأن هناك حالة من الجمود فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين.

ويعرب المجلس عن تأييده التام للمساعي التي يبذلها الأمين العام ولمساعي الاتحاد الروسي، بوصفه الطرف التيسيري، بهدف إيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع، بما في ذلك تسوية المركز السياسي لأبخازيا، مع مراعاة الاحترام التام لسيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية. ويجدد المجلس المناشدة التي وجهها إلى الطرفين، ولا سيما الجانب الأبخازي، من أجل إحراز تقدم ملموس في المفاوضات السياسية كمسألة ملحة.

ولا يزال المجلس يشعر ببالغ القلق إزاء استمرار إعاقة عودة اللاجئين والمشردين من قبل السلطات الأبخازية، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. وإذ يؤكد المجلس من جديد قراره ٩٩٣ (١٩٩٥)، يكرر المناشدة التي وجهها إلى السلطات الأبخازية للإسراع على نحو ملموس في عملية الإعادة، ولضمان سلامة جميع العائدين ولتسوية وضع العائدين من تلقاء أنفسهم، وفقاً للممارسة المقبولة دولياً وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويرحب المجلس باستمرار التعاون والتنسيق الوثيقين بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة فيما يتعلق بتنفيذ ولاية كل منهما. ويذكر المجلس الطرفين بالتزامهما فيما يتعلق بالتعاون التام مع البعثة وقوة حفظ السلام، وبضمان سلامة وحرية التنقل لكافة موظفي الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة.

ويحيط المجلس علماً مع التقدير بقرار الأمين العام بشأن النائب المقيم لمبعوثه الخاص. ويؤيد المجلس أيضاً المساعي التي يبذلها الأمين العام فيما يتعلق بإنشاء بعثة لرصد حالة حقوق الإنسان في المنطقة. ويشجع المجلس الأمين العام على مواصلة مشاوراته مع الأطراف المعنية تحقيقاً لهذه الغاية.

المقرر المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٦٧): بيان من الرئيس

في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ١٩٩٣ (١٩٩٥)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في أبخازيا^{١٤٣}. وأفاد الأمين العام في التقرير بأن مبعوثه الخاص قد زار المنطقة في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تموز/يوليه للالتقاء بممثلي الاتحاد الروسي وأطراف النزاع في محاولة أخرى للتوصل إلى اتفاق بشأن مشروع نص روسي. وظل كلا طرفي النزاع يتخذان مواقف لا يمكن، حتى الآن، التوفيق بينها. فالجانب الأبخازي يرى أن ترتيباً اتحادياً يجب أن يكون بين كيانين متساويين. أما الجانب الجورجي فهو يشعر، من الناحية الأخرى، أنه لا يقبل أن يقدم من جانبه مزيداً من التنازلات. وقال الأمين العام إن السعي إلى إيجاد حل سياسي للصراع الجورجي - الأبخازي يحتاج إلى دعم مناسب وموارد مناسبة. ولذا فقد قرر تعيين نائب مقيم لمبعوثه الخاص، سيكون أيضاً رئيساً لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وسيساعد المبعوث الخاص في جهوده الهادفة إلى التوصل إلى تسوية شاملة تستند إلى ثلاثة عناصر أساسية، هي: عودة اللاجئين والمشردين داخلياً عودة سالمة مبكرة، والحفاظ على السلامة الإقليمية لجمهورية جورجيا، ومنح مركز خاص لأبخازيا.

وفي الجلسة ٣٥٦٧، المعقودة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل جورجيا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. وأعلن الرئيس (إندونيسيا) أنه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء المجلس، بأن يدي بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{١٤٤}.

يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، بشأن الحالة في أبخازيا بجورجيا، المقدم عملاً بقراره ٩٩٣ (١٩٩٥).

^{١٤٣} S/1995/657.

^{١٤٤} S/PRST/1995/39.